المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية

-دراسة ميدانية-

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في علوم التسيير

تخصص: محاسبة مالية

اعداد الطالبة:

زعفان آسيا

تحت اشراف الأستاذ:

د. ضويفي حمزة

لجنة المناقشة:

الأستاذ: براضية حكيم..... رئيسا

الأستاذ: ضويفي حمزة..... مقررا

الأستاذ: سالم مجدي عادل..... .. ممتحنا

السنة الجامعية: 2014/ 2015

الشكر

الشكر الأول و الأخير للجليل رب العرش العظيم ، العالم فوق كل عليم ، الذي مهد لنا السبيل و هدانا لما فيه الهدى و الخير العميم ، وفتح لنا الأذهان و العقول فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ الفاضل:

الدكتور ضويفي حمزة الذي تحمل عناء الإشراف بالتوجيه و النصائح القيمة خلال انجاز هذا العمل المتواضع.

والى كل الأساتذة الذين مدوا لنا يد المساعدة لانجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر و التقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

و جزيل الشكر إلى كل أصدقائي و زملائي لما بذلوه من وجهد ووقت معي.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، شكرا جزيلا.

وفي الأخير نسأل الله تعالى قائلين "اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما واجعلنا من الـــــــراشديـــــن"

اللـــــهـــــم آميـــــن

وعلى الله التوفيق

الإهداء

إلى من قال فيهم الغفور الرحيم:

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى من تحملت هموم الدنيا وسيما لتصنع بسمة عظمت معانيها إلى أول اسم على ثغري وأجمل إنسان يزيح الهم عن صدري إلى من تناجيها روحي:

أمي أمي أمي - حفظها الله-

إلى أروع إنسان في الوجود إلى منبع الحب حتى الخلود إلى من اسمه يلازمني بلا حدود إليك يا سر الأمان ومصدر العطف والحنان:

أبي - رعاه الله-

إلى من كانت زاد رحلتي وسبب راحتي إلى من تدمرت في أحضانها الدافئة عائلتي الكريمة"عبد القادر – حميد – سليم – بختة – خيرة – فاطيمة – مريم"

خاصة الكتاكيت الصغار" سيرين- مرام- ياسين "

- وفقها الله –

إلى من هن أنبل الناس ومنبع الإحساس إلى من هن مثال الصفاء والوفاء والمحبة والايخاء إلى صديقاتي" أحلام - حنان-كهينة – شريفة- هدى - صباح – فتيحة- رشيدة- مليكة – خديجة- ربيعة "

إلى جميع الأهل والأقارب كبيرا و صغيرا وخاصة أعمامي:

"الهواري - عبد العزيز"

إلى من سكنوا ذاكرتي ونستهم مذكرتي ،إلى كل عين سهرت على راحتي إلى كل يد شدت على يدي إلى كل قلب نبض دعاء لنجاحي

"إن الذين نحبهم و نعزهم مكانتهم ليست بين الأسطر و الصفحات، لأن مقامهم أجل و أعلى فالقلب سكناهم و الذكرى ذكراهم و العقل لن ينساهم"

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	أهداف التدقيق الداخلي	14
2-2	أنواع المخاطر المصرفية	42
3-2	خطوات إدارة المخاطر	50
4-2	منهج عمل ادارة المخاطر	52
5-3	تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	80
6-3	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	81
7-3	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	82
8-3	تمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقلX1 و المتغير التابعY	93
9-3	تمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل X2و المتغير التابعY	97

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	07
2-1	معايير التدقيق الداخلي	26-24
3-2	أهداف إدارة المخاطر (قبل و بعد تحقق الخسارة)	47
4-3	مقياس ليكارت الخماسي	74
5-3	توزيع معامل Alpha croubach	78-77
6-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	79
7-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	81
8-3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	82
9-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي	85-84
10-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات المصرفية	88-87
11-3	نتائج آراء عينة الدراسة حول المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف	90-89
12-3	تقدير و إختبار نموذج $Y=a+b(X_1)$	94
13-3	اختبار ANOVA مقومات و دعائم التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر	95
14-3	تقدير و إختبار نموذج $Y=a+b(X_2)$	98
15-3	إختبار ANOVA معايير التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر	99

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان حول فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية	118-114
02	توزيع معامل Alpha croubach	119
03	التكرار و النسب المئوية لعبارات عينة الدراسة، و قيم الإنحراف المعياري	125-120
04	تقدير نموذج مقومات و دعائم التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر	126
05	تقدير نموذج معايير التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر	128

الملحق الأول: استبيان حول فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية

استبيان حول فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية

أخي المحترم، أختي المحترمة...

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته وبعد...

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية و الذي يخدم أهداف البحث العلمي الذي أقوم به و المتمثل في مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة المالية بالمركز الجامعي تيسمسيلت عنوانها فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية.

أرجوا التكرم بإعطائي جزءا من وقتكم و الإجابة على جميع العبارات بدقة، لأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، مع العلم بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية و لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

لكم مني جزيل الشكر على تعاونكم

المحور الأول: محور البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة:

1. **المؤهل العلمي:**

دبلوم ☐ ليسانس ☐ ماستر/ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2. **التخصص العلمي:**

محاسبة مالية ☐ مالية وبنوك ☐ إدارة أعمال ☐ تخصصات أخرى ☐

3. **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية مطبقة في مؤسستكم البنكية.	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
A1	المدقق الداخلي يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.					
A2	يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها و عن تأثير مصالحه الشخصية في المنشأة عند القيام بمهامه.					
A3	عملية التدقيق المتمثلة أساسا في التخطيط و الفحص و إعداد التقارير تكون مستقلة عن آراء الغير.					
A4	يمتلك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء عمله و هذا من خلال المؤهلات العلمية العالية و التدريب و سياسات التعيين و التوظيف.					
A5	يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تدخل الإدارات التنفيذية في تعيينه و تحديد أتعابه و مكافآته.					
A6	يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في المؤسسة على قدرته على تحقيق الاستقلالية و الموضوعية في عمله.					

A7	المدقق الداخلي مكانته تكون في أعلى مستوى إداري بالمؤسسة، لتمكينه من القيام بعمله في جميع دوائر و أقسام المؤسسة.					
A8	التدريب و التطور المهني شرطان مهمان لدعم و صقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي بالإضافة إلى أنهما شرطان لنجاح المهنة في مواجهة الأعباء المتزايدة.					
A9	هناك مواصفات يجب توافرها في المدقق الداخلي لضمان أداء مهنته في أحسن الظروف.					

المحور الثالث: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية مطبقة لدى مؤسستكم البنكية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
B1	يمنح مجلس الإدارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة و فعالية.					
B2	يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين من أقسام و إدارات أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي في البنك لا يدققون الآن ما أنجزوه في دوائرهم السابقة.					
B3	لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي.					

B4	يأخذ المدقق الداخلي في الإعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة و كفاية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم في أنشطة البنك.					
B5	يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقييم الخطط المعتمدة لتحقيق أهداف البنك.					
B6	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات و التقارير كافية و فعالة.					

المحور الرابع: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية مطبقة لدى مؤسستكم البنكية.	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
C1	تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا.					
C2	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة ال بنك بالإضافة إلى وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس و مراقبة حجم المخاطر و الإبلاغ عنها و التحكم فيها.					
C3	الإدارة العليا تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، و تحدد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة					

	و مراقبة المخاطر و الإبلاغ عنها.					
C4	مجلس الإدارة و الإدارة العليا يعملان على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشـــأ في البنك.					
C5	رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم و معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية.					
C6	هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في البنك يعملان على ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم و على إدارة المخاطر على وجه الخصوص.					

الملحق الثاني: توزيع معامل Alpha croubach

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,677	21

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المدقق الداخلي يكون مستقلا عن الانشطة	87,4571	32,785	,477	,644
يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تاثير الجهة التي يتول	87,4000	30,600	,629	,622
عملية التدقيق المتمثلة اساسا في تخطيط و فحص و اعدا	87,6286	30,770	,519	,631
يمتلك المدقق الداخلي اعلى درجات المهارة في اداء عمله	87,5714	29,252	,632	,613
يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تدخل الادارات	87,2571	33,785	,309	,660
يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في المؤسسة على	87,4000	29,953	,704	,612
المدقق الداخلي مكانته تكون في اعلى مستوى اداري	87,3714	33,182	,385	,652
التدريب و التطور المهني شرطان مهمان لدعم و صقل	88,1429	31,597	,294	,664
هناك مواصفات يجب توافرها في المدقق الداخلي لضمان	87,4571	32,726	,485	,643
يمنح مجلس الادارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية	87,3429	35,055	,208	,670
يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين	87,3429	33,820	,291	,662
لدى المدققين الداخليين المام كافي بمعايير التدقيق	87,4571	34,255	,200	,672
يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية	87,0286	38,440	-,186	,700
يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الادارية بتقييم الخطط	87,2857	36,622	,033	,685
يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية	87,1429	38,361	-,197	,695
تتطلب ادارة المخاطر اشراف فعلي من قبل مجلس الادارة	87,1429	38,950	-,269	,702
يقوم مجلس الادارة بالتاكد من وجود هيكل فعال لادارة	87,1714	37,205	-,026	,688
الادارة العليا تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات	87,2857	35,387	,126	,679
مجلس الادارة و الادارة العليا يعملان على ضرورة أن	87,0571	35,703	,216	,670
رقابة المخاطر تحتاج الى نظم و معلومات قادرة على	87,1429	38,185	-,152	,698
هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في البنك يعملان على	87,2000	36,988	,012	,684

الملحق الثالث: التكرار و النسب المئوية لعبارات عينة الدراسة، و قيم الإنحراف المعياري

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دبلوم	6	17,1	17,1	17,1
	ليسانس	20	57,1	57,1	74,3
	ماستر/ماجستير	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

التخصص العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة مالية	14	40,0	40,0	40,0
	مالية و بنوك	11	31,4	31,4	71,4
	إدارة أعمال	4	11,4	11,4	82,9
	تخصصات أخرى	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	15	42,9	42,9	42,9
	من 5 إلى 10 سنوات	11	31,4	31,4	74,3
	أكثر من 10 سنوات	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المدقق الداخلي يكون مستقلا عن الانشطة التي يقوم بمراجعتها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	6	17,1	17,1	17,1
	4,00	14	40,0	40,0	57,1
	5,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تاثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها و عن تاثير مصالحه الشخصية في المنشاة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	9	25,7	25,7	25,7
	4,00	6	17,1	17,1	42,9
	5,00	20	57,1	57,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

عملية التدقيق المتمثلة اساسا في تخطيط و فحص و اعداد التقرير تكون مستقلة عن آراء الغير.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,00	3	8,6	8,6	8,6
	3,00	6	17,1	17,1	25,7
	4,00	11	31,4	31,4	57,1
	5,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يمتلك المدقق الداخلي اعلى درجات المهارة في اداء عمله و هذا من خلال المؤهلات العلمية العالية و التدريب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	2,9	2,9	2,9
	2,00	2	5,7	5,7	8,6
	3,00	4	11,4	11,4	20,0
	4,00	12	34,3	34,3	54,3
	5,00	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تدخل الادارات التنفيذية في تعيينه و تحديد أتعابه و مكافآته.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	7	20,0	20,0	20,0
	4,00	5	14,3	14,3	34,3
	5,00	23	65,7	65,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في الشركة على قدرته على تحقيق الاستقلالية و الموضوعية في عمله.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,00	1	2,9	2,9	2,9
	3,00	6	17,1	17,1	20,0
	4,00	9	25,7	25,7	45,7
	5,00	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المدقق الداخلي مكانته تكون في اعلى مستوى اداري بالشركة، لتمكينه من القيام بعمله في جميع الدوائر و اقسام

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,00	1	2,9	2,9	2,9
	3,00	4	11,4	11,4	14,3
	4,00	12	34,3	34,3	48,6
	5,00	18	51,4	51,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

التدريب و التطور المهني شرطان مهمان لدعم و صقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي بالاضافة الى انهما شرطان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	3	8,6	8,6	8,6
	2,00	6	17,1	17,1	25,7
	3,00	2	5,7	5,7	31,4
	4,00	16	45,7	45,7	77,1
	5,00	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

هناك مواصفات يجب توافرها في المدقق الداخلي لضمان أداء مهنته في أحسن الظروف.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	6	17,1	17,1	17,1
	4,00	14	40,0	40,0	57,1
	5,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يمنح مجلس الادارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام باعماله بكفاءة و فعالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	5	14,3	14,3	14,3
	4,00	12	34,3	34,3	48,6
	5,00	18	51,4	51,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين من اقسام و ادارات أخرى الى دائرة التدقيق الداخلي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,00	1	2,9	2,9	2,9
	3,00	5	14,3	14,3	17,1
	4,00	9	25,7	25,7	42,9
	5,00	20	57,1	57,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

لدى المدققين الداخليين المام كافي بمعايير التدقيق الداخلي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	2,9	2,9	2,9
	2,00	1	2,9	2,9	5,7
	3,00	3	8,6	8,6	14,3
	4,00	13	37,1	37,1	51,4
	5,00	17	48,6	48,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة و كفاية ادارة المخاطر و الرقابة و عمليات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,00	1	2,9	2,9	2,9
	4,00	8	22,9	22,9	25,7
	5,00	26	74,3	74,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الادارية بتقييم الخطط المعتمدة لتحقيق أهداف الهنك.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	4	11,4	11,4	11,4
	4,00	12	34,3	34,3	45,7
	5,00	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات و التقارير كافية و فعالة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	4,00	15	42,9	42,9	42,9
	5,00	20	57,1	57,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

تتطلب ادارة المخاطر اشراف فعلي من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	1	2,9	2,9	2,9
	4,00	13	37,1	37,1	40,0
	5,00	21	60,0	60,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يقوم مجلس الادارة بالتاكد من وجود هيكل فعال لادارة المخاطر لممارسة انشطة الهنك بالاضافة الى وجود أنظمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	2	5,7	5,7	5,7
	4,00	12	34,3	34,3	40,0
	5,00	21	60,0	60,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الادارة العليا تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الادارة، و أن تحدد الصلاحيات و المسؤوليات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	2,9	2,9	2,9
	3,00	2	5,7	5,7	8,6

	4,00	12	34,3	34,3	42,9
	5,00	20	57,1	57,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

مجلس الادارة و الادارة العليا يعملان على ضرورة أن تتناسب سياسات ادارة المخاطر مع المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	1	2,9	2,9	2,9
	4,00	10	28,6	28,6	31,4
	5,00	24	68,6	68,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

رقابة المخاطر تحتاج الى نظم و معلومات قادرة على تزويد الادارة العليا و مجلس الادارة بالتقارير اللازمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	3	8,6	8,6	8,6
	4,00	9	25,7	25,7	34,3
	5,00	23	65,7	65,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في الهنك يعملان على ضمان حسن سير أعمال الهنك على و جه العموم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3,00	1	2,9	2,9	2,9
	4,00	15	42,9	42,9	45,7
	5,00	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المدقق الداخلي يكون مستقلا	35	4,2571	,74134
يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تاثير	35	4,3143	,86675
عملية التدقيق المتمثلة اساسا في تخطيط	35	4,0857	,98134
يمتلك المدقق الداخلي اعلى درجات	35	4,1429	1,03307
يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تدخل	35	4,4571	,81684
يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي	35	4,3143	,86675
المدقق الداخلى مكانته تكون فى اعلى	35	4,3429	,80231
التدريب و التطور المهني شرطان	35	3,5714	1,26690
هناك مواصفات يجب توافرها في	35	4,2571	,74134

يمنح مجلس الادارة المدقق الداخلي	35	4,3714	,73106
يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن	35	4,3714	,84316
لدى المدققين الداخليين المام كافي	35	4,2571	,95001
يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند	35	4,6857	,63113
يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية	35	4,4286	,69814
يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن	35	4,5714	,50210
تتطلب ادارة المخاطر اشراف فعلي	35	4,5714	,55761
يقوم مجلس الادارة بالتاكد من وجود	35	4,5429	,61083
الادارة العليا تقوم بشكل مستمر بتنفيذ	35	4,4286	,85011
مجلس الادارة و الادارة العليا يعملان	35	4,6571	,53922
رقابة المخاطر تحتاج الى نظم	35	4,5714	,65465
هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في	35	4,5143	,56211
مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي	35	4,1937	,57251
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي	35	4,4476	,26125
المقومات الاساسية لادارة المخاطر في	35	4,5476	,23421
N valide (listwise)	35		

الملحق الرابع: تقدير نموذج مقومات و دعائم التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,904[a]	,818	,813	,08982

a. Predictors: (Constant), مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي

b. Dependent Variable: المقومات الاساسية لادارة المخاطر في البنوك

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,197	1	1,197	148,397	,000[b]
	Residual	,266	33	,008		
	Total	1,463	34			

a. Dependent Variable: المقومات الاساسية لادارة المخاطر في البنوك

b. Predictors: (Constant), مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,810	,300		2,701	,011

	مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي	,836	,069	,904	12,182	,000

a. Dependent Variable: المقومات الاساسية لادارة المخاطر في البنوك

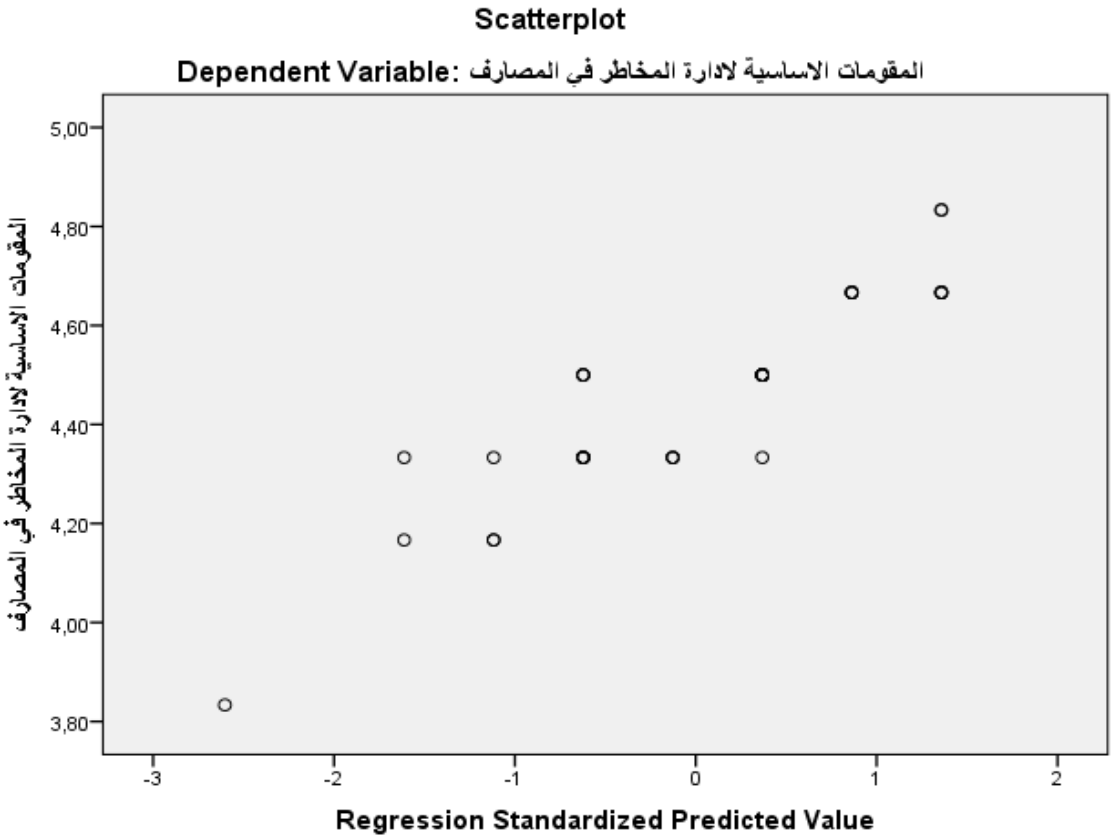

الملحق الخامس: تقدير نموذج معايير التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,896[a]	,803	,797	,09345

a. Predictors: (Constant), مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت

b. Dependent Variable: المقومات الاساسية لادارة المخاطر في البنوك

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,175	1	1,175	134,577	,000[b]
	Residual	,288	33	,009		

Total	1,463	34			

a. Dependent Variable: المقومات الاساسية لادارة المخاطر في البنوك

b. Predictors: (Constant), مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,848	,311		2,724	,010
	مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت	,829	,071	,896	11,601	,000

a. Dependent Variable: المقومات الاساسية لادارة المخاطر في البنوك

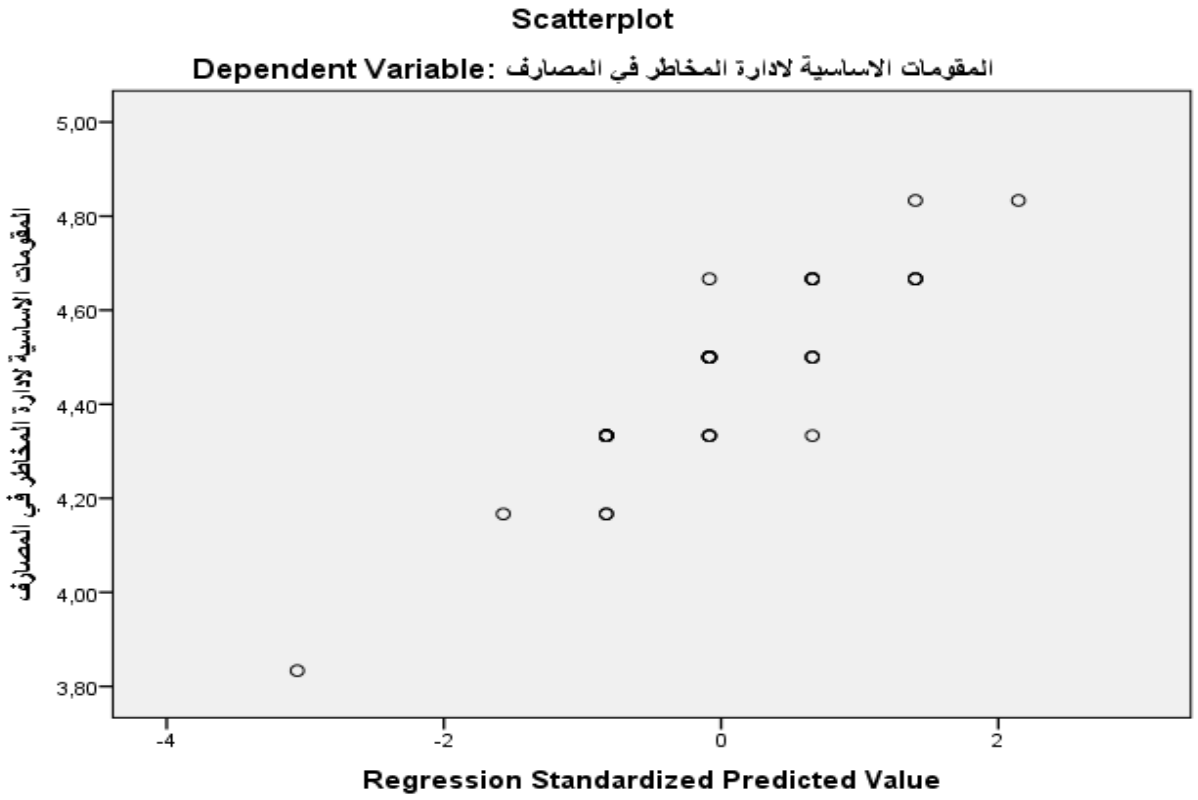

قائمة الاختصارات و الرموز

- باللغة الإنجليزية

الاختصار	الدلالة
IIA	Institute of Internal Auditors.
SPSS	Statistical Package for Social Science.

- باللغة الفرنسية

الإختصار	الدلالة
BADR	Banque De L'agriculture et Du Développement Rural.
BDL	Banque De Développement Local.
BNA	Banque Nationale d'Algérie.
CPA	Crédit Populaire d'Algérie.
IFACI	Institut Français Audit et Conseil Interne.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية مع عرض لماهية التدقيق الداخلي وأنواعه و معاييره بالإضافة إلى أسسه و متطلباته في البنوك و من ثم التطرق إلى ماهية إدارة المخاطر و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك بالإضافة إلى علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر البنكية، و قد إستخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات و إعداد إستبانة خصيصا لهذا الغرض و تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (35) موظفا بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت و إستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات و إختبار الفرضيات، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التدقيق الداخلي وظيفة تختص بمهمة فحص و تقييم و تدقيق جميع الأنشطة في المنشأة كما أن المدقق الداخلي يساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص و تحديد المخاطر البنكية من خلال تقديم إستشارات لإدارة المخاطر و ليس القيام بعملية إدارة المخاطر.

و قد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: ضرورة إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر في كل بنك بالإضافة إلى متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية و مدى علاقتها بإدارة المخاطر و أخيرا العمل على إستمرارية تدعيم تدعيم مقومات إستقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية.

Résumé:

Cette étude visait à identifier l'efficacité de l'audit interne dans la gestion des risques des établissements bancaires avec un écran de ce que l'audit interne, les types et les normes appliquées en plus des fondations et des exigences dans les banques, puis d'aborder l'essence de la gestion des risques et les composants de base de la gestion des risques dans les banques, en plus de la relation de l'audit interne la gestion des risques de la banque, et il a utilisé la méthode d'analyse descriptive dans la conduite de l'étude grâce à la collecte de données et la préparation d'un questionnaire spécifiquement à cette fin et ont été distribués à l'étude de la numérotation de la communauté (35) employés des établissements bancaires avec le mandat de Tissemsilt et l'utilisation de logiciels statistiques (SPSS) dans l'analyse de données et de tester des hypothèses,

et l'étude a révélé un ensemble de résultats le plus important de la fonction d'audit interne est concerné par la tâche d'examiner et d'évaluer et d'audit de toutes les activités à l'installation et l'auditeur interne contribue à l'activation du système de contrôle interne, ce qui contribue à réduire et à identifier les risques bancaires en fournissant des conseils pour la gestion des risques et pas effectuer la gestion des risques.

L'étude a conclu que certaines des recommandations, notamment: la nécessité d'établir une gestion indépendante des risques dans chaque banque ainsi que le suivi de l'évolution technique dans les normes internationales d'audit et de la pertinence de la gestion des risques et enfin de travailler sur la continuité de la consolidation de renforcer les éléments de l'indépendance de l'auditeur interne pour être en mesure de faire l'exercice de ses fonctions au maximum.

Mots clés: audit interne, gestion des risques, audit interne et gestion des risques de la banque.

الفهرس:

البيان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
الفهرس	VII-VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الإختصارات و الرموز	XI
قائمة الملاحق	XII
المقدمة	أ- و
الفصل الأول: التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	03
المطلب الأول: تعريف التدقيق و أنواعه.	03
المطلب الثاني: نشأة التدقيق الداخلي و العوامل التي ساعدت على تطوره ومفهومه.	08
المطلب الثالث: أهداف و وظائف التدقيق الداخلي	12
المطلب الرابع: مقومات ودعائم وظيفة التدقيق الداخلي	15
المبحث الثاني: أنواع و معايير التدقيق الداخلي	18
المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي	18
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي	19
المطلب الثالث: العلاقة بين نظام الرقابة و التدقيق الداخلي	27
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك	28
المطلب الأول:مفهوم البنك و الوظيفة الأساسية له	29
المطلب الثاني:أسس و متطلبات التدقيق الداخلي في البنوك	31
المطلب الثالث: عناصر التدقيق الداخلي في البنوك	33
خلاصة	35

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي و فعاليته في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية	
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر	38
المطلب الأول: تعريف المخاطر و أنواعها	38
المطلب الثاني:مفهوم و نشأة إدارة المخاطر و مهامها	42
المطلب الثالث:أهداف إدارة المخاطر و خطواتها	46
المطلب الرابع: منهج عمل إدارة المخاطر	51
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية	55
المطلب الأول: العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية	56
المطلب الثاني: أسس قياس المخاطر البنكية	58
المطلب الثالث: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك	60
المبحث الثالث:التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية	63
المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر	64
المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية	65
المطلب الثالث: مراحل تدقيق إدارة المخاطر	67
خلاصة	69
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد	71
المبحث الأول: المنهجية و الإجراءات	72
المطلب الأول: منهجية الدراسة	72
المطلب الثاني: مجتمع و أداة الدراسة	73
المطلب الثالث: متغيرات الدراسة	74
المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للاستبيان	75
المطلب الأول: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية (الإستبيان)	75
المطلب الثاني: صدق الاستبانة	76
المطلب الثالث: ثبات الاستبانة	76

المبحث الثالث: نتائج الدراسة و تحليلها	79
المطلب الاول: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة	79
المطلب الثاني: تحليل فقرات الاستبانة و تفسيرها	83
المطلب الثالث:علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	91
خلاصة	100
الخاتمة	105-102
قائمة المراجع	112-107
الملاحق	128-114

مدخل:

تعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها البنوك على المستوى العالمي، وازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والبنكية، خصوصا بعد الأزمة المالية التي مر بها الإقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، والتي أدت إلى إفلاس أكبر البنوك المالية العالمية، سببها تزايد المخاطر البنكية التي واجهتها البنوك وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية وضعف الرقابة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى.

فالمخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي و ذلك بسبب إرتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة ، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، إذ أن حسن تقييم وتحليل و دراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق البنكية بعوائد مرضية و مخاطر متدنية.

و لهذا فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر، لما يمتلكه من معارف و خبرات و مهارات تجعله مؤهلا لذلك، و عليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين و الذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر.

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر و ليس تجنبها، و هنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر و قياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر و السيطرة عليها، و من ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا و اتخاذ القرارات الإستثمارية و القرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

و يمكن القول أن معرفة المخاطر و تقويمها و إدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك و إزدهارها و تحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات و الفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك،

لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية، و التقويم الذاتي لها ووضع الإجراءات الرقابية لها هو ما يساهم في تجنب و تقليل أثر تلك المخاطر.

الإشكالية:

تتعرض البنوك للعديد من أشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر، و إنعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية للبنك بات أمراً ضرورياً لنجاح مهنة التدقيق في ال بنوك، على هذا الأساس تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

- ما مدى فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على السؤال الرئيسي نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم التدقيق الداخلي و ما أهميته في المصارف؟
2. فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟
3. هل هناك علاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

1. التدقيق الداخلي نشاط مستقل للتقييم، يساعد الإدارة العليا في المنشأة على إدارة أعمالها بفعالية، يعمل على تقييم و تحسين فعالية الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر؛
2. التدقيق الداخلي يعمل على وضع خطة لتدقيق المخاطر البنكية من خلال تحديدها و تقييمها كما يساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة؛
3. توجد علاقة ارتباط بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر عند مستوى ثقة 95 %، يمكن بناءها في شكل نموذج.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا إلى مايلي:

1. الإستفادة من المعرفة العلمية و التقنية لهذا الموضوع بهذه الأفكار الجديدة لطلبة العلم و المعرفة؛
2. محاولة إزالة الغموض على بعض المصطلحات المتعلقة بالموضوع؛
3. محاولة إثراء المكتبة الجامعية بهذه المذكرة.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية دراستنا في النقاط التالية:

1. معرفة المخاطر التي تتعرض لها المصارف و كيفية تجنبها أو التقليل منها؛
2. إبراز أهمية التدقيق الداخلي في المصارف؛
3. توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة ألمخاطر؛
4. الوقوف على دور المدقق الداخلي في تقييم و متابعة المخاطر و مراقبة إجراءات الاستجابة لها و دورها في تفعيل إدارة المخاطر.

الدراسات السابقة: من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع و هي:

دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل (2007) بعنوان: " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) "

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في ضبط الأداء المالي و الإداري في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، و توصلت الدراسة إلى أن وحدات المراجعة الداخلية تقوم بدور جيد في ضبط الأداء المالي و الإداري، و المساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية و قياس كفاءة و فعالية الأداء، و أنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلال لوحدة المراجعة الداخلية و بين ضبط الأداء المالي و الإداري بالشركات المساهمة العامة في فلسطين.

دراسة عمر علي عبد الصمد (2009) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة ميدانية – "

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، الدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات بما يضيف قيمة للمؤسسات ووجود العلاقة القوية بينهما، كما أوصت الدراسة بالأخذ بعين الإعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلي فيها.

دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون (2011) بعنوان "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في المصارف و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إدراك المدقق الداخلي أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، و أهمية قيامه بمراقبة و تقييم نظام إدارة المخاطر و كذلك أن دور المدقق الداخلي يتمثل في تقديم الاستشارات و توصيات بشأن إدارة المخاطر و ليس تحديد المخاطر و إدارتها. و التوصيات المقدمة تمثلت في: زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين و العمل على تعزيز المهارة و المعرفة لديهم لأداء أعمالهم بفعالية و كفاءة في مجال إدارة المخاطر و ضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المصارف، و العمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي.

دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012) بعنوان "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بقطاع غزة. و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية و الكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق و إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات و أيضا أن التدقيق يساهم في تقويم و تحسين أنظمة الرقابة الداخلية و أهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها و تقييمها و كذلك ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق و مؤهلات العاملين بها حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

المنهج المتبع: للإجابة على الأسئلة المطروحة طبقا لإشكالية البحث تم الاعتماد على:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة و استقراء بعض الكتابات و الدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي و المتعلقة بموضوع البحث، و كيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
2. المنهج الاستنباطي: و الذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر.

3. المنهج الوصفي: و ذلك لوصف و تفسير و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و اختبار الفرضيات و يتم ذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الاستبيان من أجل الوقوف على آراء أهل الاختصاص من المهنيين (الموظفين بالمؤسسات البنكية).

حدود الدراسة: تتمثل فيما يلي:

1. الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية بولاية تيسمسيلت لدراسة فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية.
2. الحدود الزمنية: يرتبط مضمون الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه و هي طيلة الفترة الدراسية 2015/2014، حيث استغرقت دراستنا الميدانية أسبوعين إبتداء من 2015/04/23 إلى 05/17/ 2015، وذلك بدأ من إعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه ثم جمع الاستمارات الموزعة.
3. الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور الأساسية المرتبطة بالتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر.

أسباب اختيار الموضوع: تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1. أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات و أثره على الساحة الاقتصادية؛
2. محاولة تقديم بحث يتلاءم مع التخصص؛
3. الرغبة في التعرف أكثر على مجال عمل المدقق الداخلي و خاصة في مجال المحاسبة و المالية وقدرته على التعرف على تطبيق نظام الرقابة الداخلية من عدمه؛

صعوبات الدراسة:

تمثلت في صعوبة البحث الميداني لقلة الخبرة في التعامل منهجيا مع موضوع البحث المتميز و عدم الجدية في الرد على الاستبيان.

أقسام الدراسة:

لترتيب مختلف المعارف المتوصل إليها في مجال البحث و استفاء كل جوانبه، تم تقسيمه الى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة خاصة بالبحث ككل، تتضمن تلخيص عام و اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم حاولنا عرض النتائج التي توصلنا إليها، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى معرفة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية حيث تناول هذا الفصل ماهية التدقيق الداخلي في المبحث الأول و أنواع و معايير التدقيق

الداخلي في المبحث الثاني و التدقيق الداخلي في البنوك في المبحث الثالث، أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى التدقيق الداخلي و فعاليته في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية، حيث تناولنا فيه ماهية إدارة المخاطر في المبحث الأول، ثم تطرقنا إلى إدارة المخاطر البنكية في المبحث الثاني و التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية في المبحث الثالث، و في الفصل الثالث تناولنا دراسة ميدانية ، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى المنهجية و الإجراءات و في المبحث الثاني المعالجة الإحصائية للاستبيان و فيما يخص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه نتائج الدراسة و تحليلها.

و في الأخير توصلنا إلى الخاتمة و المتضمنة مجموعة من النتائج و التوصيات الخاصة بموضوع البحث.

تمهيد:

التدقيق الداخلي يعتبر من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد و التحقق من إلتزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية، و الإدارية، و التشريعات، والأنظمة المالية و الإدارية، و السياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه، و التأكد من سلامة تطبيقه، إلتزاما قانونيا يقع على عاتق المؤسسة، ومصدر هذا الالتزام هو واجب المنشأة القانوني بإمساك حسابات منتظمة، ، كما إزدادت الحاجة إلى التدقيق الداخلي بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية و حدوث تركيز كبير على ظاهرة التحليل المالي و الغش و التلاعب .

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقا قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، ومع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، بحيث يستخدم كأداة لفحص و تقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية و إمداد الإدارة بالمعلومات.

تتزايد أهمية التدقيق الداخلي في المصارف لما لها من أثر كبير على سير العمل داخله وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه و الحفاظ على القوة السوقية للسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء.

ولإظهار الموضوع أكثر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي؛

المبحث الثاني: أنواع و معايير التدقيق الداخلي؛

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي منذ سنة 1941م، وإقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي و إكتشاف الأخطاء و الغش، ولكن مع تطور المؤسسات المالية و المصرفية و زيادة التعقيد في العمليات و كذلك مع التغيرات التكنولوجية المشاركة أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله لذا أضحت وظيفة التدقيق الداخلي اليوم الدعم الأساسي للإدارة العليا، وأداة تحسين و تقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر، وبناءا على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التدقيق و أنواعه في المطلب الأول و نشأة التدقيق الداخلي و العوامل التي ساعدت على تطوره و مفهومه في المطلب الثاني أما في المطلب الثالث فتطرقنا إلى أهداف و وظائف التدقيق الداخلي، و أخيرا إلى مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي في المطلب الرابع.

المطلب الأول: تعريف التدقيق و أنواعه.

الفرع الأول:تعريف التدقيق.

هناك تعاريف مختلفة للتدقيق، من بينها ما يلي:

التدقيق بمعناه اللفظي "Audit" وهو مشتق من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناه "يستمع" لأنن الحسابات كانت تتلى على المدقق و لقد انشق الفعل الكلاسيكي "Auscultare" في اللغة اللاتينية إلى فعلين ثانويين أولهما الفعل "Ascolter" و يعني "استماع" أما الفعل الثاني "Ausculter" ويعني به "الفحص"، إن هذا الانشقاق جاء ليعطي معنى جديد وهو تغذية لمعنى كلمة التدقيق بزرع كلمة "الاستماع" من جهة وكلمة "الفحص" من جهة أخرى.[1]

[1] صلاح ربيعة، **المراجعة الداخلية بين النظرية و التطبيق دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري** ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و نقود، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004، ص 19.

عرفت لجان جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق بأنه: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية."[1]

وعرفها " GERMOND et BONNAULT " التدقيق على أنه "اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية و نتائج المؤسسة ."[2]

كما عرف التدقيق كذلك على أنه " عملية منظمة و موضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بالحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة و إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بتلك الحقائق."[3]

استنادا إلى ما تم سرده من التعاريف السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي يتمحور حولها التدقيق و هي:[4]

- **الفحص**: هو عملية تمكن المدقق من التأكد و الاطمئنان على صحة و سلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر و السجلات المحاسبية و التأكد من جدية المستندات الداخلية و الخارجية التي يتم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.
- **التحقيق**: يقصد به التحقق من وجود الأصول و ملكيتها و القيم المسجلة في القوائم المالية حتى يتمكن المراجع من التأكد و الاطمئنان على صلاحية و عدالة القوائم الختامية، و من ثم إبداء رأيه الفني المحايد على ثقة و كذلك على ضوء مجموعة من أدلة الثبات و القرائن و المعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.

---

[1] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005/2004، ص 17.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية** ، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003/2002، ص 09.

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، عمان: دار وائل للنشر، 2000/1999، ص 13.

[4] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة معمقة في تدقيق الحسابات**، ط1،عمان: دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2009، ص 18.

- **التقييم:** يقصد به تقييم الأصول و الخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل أسس و سياسات، و أدلة و قرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن المدقق على صحة و سلامة عمليات التقييم.
- **التقرير:** هو بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتها في تقرير يقدم لمن يهمه الأمر داخل المشروع و خارجه و هو ختام عملية التدقيق من خلال الرأي الفني للمدقق.

الفرع الثاني:أنواع التدقيق.

يمكن تصنيف التدقيق على عدة تصنيفات و كل تصنيف يتضمن أنواع مختلفة لعمليات التدقيق إلا أن هذا التنوع و التعدد هو تنوع وصفي أي أنه لا يتعرض إلا للجانب الوصفي فقط، لكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع تبقى واحدة، وبصفة عامة يمكن أن نميز ما يلي:[1]

1- من حيث النطاق: يمكن أن يقسم التدقيق حسب مجاله إلى:

أ- التدقيق الكامل: هو تدقيق يخول للمدقق إطار غير محدود للعمل الذي يؤديه ولا يعني هذا فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة .

ب- التدقيق الجزئي: ويقصد به ذلك الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة، أي أن الجهة التي تعينه هي التي تحدد العمليات المطلوب مراجعتها و تدقيقها على سبيل الحصر.

2- من حيث الوقت: من منظور الوقت الذي يتم فيه التدقيق فانه يقسم إلى:

أ – التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يتم فيه تتبع حسابات المؤسسة أولا بأول خلال السنة عن طريق فترات دورية يتردد فيها المدقق على المؤسسة من فترة لأخرى.

ب- التدقيق النهائي: يقصد به أن هذا التدقيق يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، يستعمل هذا النوع عادة في المؤسسات صغيرة الحجم، ولا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة لتخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام وعدم إحداث ارتباك في العمل داخل المؤسسة.

[1] حفيظ هاجر كلثوم، **المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و مراجعة، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014/2013، ص 41.

3- من حيث درجة الالتزام:

أ- التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي تلتزم به المؤسسة وفقا لأحكام القوانين (مثل قوانين الشركات التجارية أو قوانين الضرائب وغيرها)، وبالتالي عدم القيام بهذا التدقيق يؤدي إلى وقوع المخالفات تحت طائلة العقاب.

ب- التدقيق الاختياري: إن هذا النوع يرجع قرار القيام بالتدقيق إلى أصحاب المؤسسة أو أعضاء مجلس الإدارة، في هذا النوع لا يوجد قرار إلزام قانوني يحتم القيام به.

4- من حيث درجة الشمول و مدى المسؤولية في التنفيذ:

أ- التدقيق العادي: ويعني هذا النوع فحص البيانات المثبتة بالسجلات و الدفاتر، و التأكد من صحة القوائم المالية و مدى دلالتها لنتيجة الأعمال و المركز المالي، و إبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك.

ب- الفحص لغرض معين: ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة يستهدفها الفحص، وقد تكون الحسابات و البيانات موضوع المراجعة قد سبق مراجعتها مراجعة عادية بهدف الخروج برأي محايد.[1]

5- من حيث القائم بالتدقيق:

أ- التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم من طرف مدقق خارجي مستقل عن الإدارة، ولا ينتمي لأجهزة المؤسسة المختلفة، بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي محايد حول صحة و صدق المعلومات المحاسبية.

ب- التدقيق الداخلي: يعتبر ظهور التدقيق الداخلي لاحقا للتدقيق الخارجي، ومن ثم فهو يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي. و يعتبر التدقيق الداخلي فحص لعمليات المؤسسة و دفاترها بواسطة الإدارة أو قسم داخل المؤسسة له حرية الحكم و الاستقلالية في التصرف، من أجل الوقوف على:

- التأكد من السير الحسن لإجراءات الرقابة الداخلية؛
- التحقق من صحة المعلومات و البيانات المستخدمة في المؤسسة؛

[1] لقيطي الأخضر، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر دراسة حالة من خلال الاستبيان**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة باتنة: جامعة الحاج اخضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2009/2008، ص 25.

- انسجام العمليات و احترامها للقوانين؛
- فعالية نظام الرقابة الداخلية.[1]

يمكن التمييز بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي من خلال الجدول الآتي:

الجدول(01-01): الفرق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

معيار التفريق	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1- الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء و يقدم بيانات سليمة و دقيقة للإدارة و يكون الهدف كشف ومنع الأخطاء و الانحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية ، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
2- نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة و يعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك.
3- درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات/مثل إدارة الحسابات المالية/ولكن يخدم رغبات و حاجات الإدارات جميعها.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص و التقويم و إبداء الرأي.
4- المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص و الدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.	مسؤول أمام الملاك ، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص و رأيه الفني في القوائم المالية إليهم.
5- نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق عملها.	يحدد ذلك أمر التعيين و الأعراف السائدة و المعايير المهنية و ما تنص عليه القوانين و الأنظمة .
6- توقيت التدقيق	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية و قد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

المصدر:حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، ط1، الإسكندرية: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009، ج1، ص 53.

[1] حولي محمد، **المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الحديد و الفوسفات"فرفوس"فرع نقل الموارد المنجمية sotramine**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، 2009/2008، ص 18.

من التفرقة السابقة يتضح أنهما متكاملان، إذ يعتمد التدقيق الخارجي على التدقيق الداخلي إلى حد كبير فيسهل أو يصعب مهمة المدقق الخارجي بمدى جودة أو عدم جودة نظام المراقبة الداخلية و مدى جدية و كفاءة الساهرين على مدى تطبيقه، و التدقيق الخارجي مكمل لابد منه للتدقيق الداخلي بالمهمة لإستقلاليته و موضوعية المدقق الخارجي، وبتعبير أخر إن القيام بالمهمة على ما يرام كمحترف من الطرف الخارجي و الشعور المهني للمدقق الداخلي و يقينه بأن الكل يراقب و مراقب و حرصه الدائم من جهته على تفادي، بل القضاء على النقائص و الإنحرافات التي يقف عليها المدقق الخارجي يؤدي ما في ذلك شك، إلى تحسين التسيير و بالتالي إنجاح المؤسسة و إزدهارها، وتلك من النتائج المباشرة و غير المباشرة لتكامل التدقيقيان.[1]

المطلب الثاني: نشأة التدقيق الداخلي و العوامل التي ساعدت على تطوره ومفهومه.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي.

مع تطور حجم المؤسسات وكبرها و انتشار فروعها ووحداتها على نطاق جغرافي واسع و ما ترتب عنه من استخدام متزايد للعنصر البشري و الوسائل المادية و المالية، وتعدد النشاطات التي تقوم بها المؤسسات وتعقدها، وما ينجم عنها من أخطاء و انحرافات و تلاعبات، يتطلب الأمر من المسيرين لهذه المؤسسات البحث عن أساليب للتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل توفير الحماية لأصول و موارد المؤسسة وضمان الدقة للبيانات و المعلومات و تقييم كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية، و بذلك نشأ التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات.

يعتبر التدقيق الداخلي حديث مقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لقي اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة اقتصاديا وكان من نتيجة ذلك تأسيس مجمع للمدققين الداخليين بأمريكا سنة 1941م، و صدرت أولى دورياته في ذلك التاريخ بعنوان "المدقق الداخلي"، حيث اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على الناحية المالية و المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و اكتشاف الأخطاء إن وجدت، وكذا التأكد من سلامة إدارة أصول المؤسسة، غير انه اتسع نطاقه و أصبح يغطي مختلف الوظائف في المؤسسة، وتعمل بصفة مستقلة عن بقية الإدارات الخاضعة للرقابة الداخلية، بحيث تستخدم كأداة لفحص و تقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام و مد الإدارة العليا بصفة مستمرة بالحقائق و المعلومات التي تعكس أثر

[1] محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 15.

القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها في تنفيذ المهام و نتائج النشاط داخل الأقسام، بحيث تعتمد عليها الإدارة العليا أساسا فيما تتخذه من قرارات جديدة سواء كانت متصلة بتصحيح الأوضاع القائمة أو بتنفيذ سياسة جديدة.[1]

الفرع الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور التدقيق الداخلي

كان التدقيق الداخلي قديما يمارس من قبل موظف يعمل داخل المؤسسة لكي يتصيد أخطاء العاملين فيها و كان هدفه الأساسي حماية الأصول و كشف الأخطاء و الغش، حيث كان الأشخاص الذين تراجع أعمالهم يطلقون على المدقق الداخلي لفظ جاسوس الإدارة أو عين الإدارة، حيث كان المدقق الداخلي في خدمة إدارة المؤسسة، و بعد ذلك ظهرت عوامل أدت إلى تغير نظرة الإدارة و الشركات و المجتمع إلى التدقيق الداخلي وأدت إلى زيادة أهميته، ويمكننا عرض أهم العوامل كما يلي:[2]

أ. اتساع حجم الشركات وتعقد عملياتها؛

ب. حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة؛

ج. رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة للأطراف الخارجية؛

د. ظهور المنشآت ذات الفروع وتزايد نطاق العمليات الدولية؛

ه. التطورات التكنولوجية المتقدمة؛

و. تحول مهنة التدقيق الخارجي إلى تدقيق اختباري؛

ز. الزيادة في حالات فشل و إفلاس المنشآت؛

ح. ظهور المنشآت المالية الكبيرة.

[1] حفيظ هاجر كلثوم: **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] حسين دحدوح، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا**، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2007، ص 246.

الفرع الثالث: مفهوم التدقيق الداخلي

سنحاول فيما يلي إعطاء بعض التعاريف للتدقيق الداخلي التي تتميز بالتنوع و التعدد بتنوع الهيآت المهتمة بهذه المهنة و من أهم هذه التعاريف نذكر:

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي أصدرها عام 1971 على أنه: "نشاط تقييمي مستقل نشأ داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية و المالية و الأعمال الأخرى كخدمة للإدارة، و هو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى."[1]

بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (IIA) إلى أن التدقيق الداخلي: "نشاط مستقل، تأكيدي موضوعي و استشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها و مساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة وعمليات التحكم"[2]

كما عرفه المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين (IFACI) على أنه: "نشاط مستقل و موضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين و المساهمة في خلق القيمة المضافة."[3]

و يعرف كذلك على أنه: "نشاط تقييمي مستقل يوجد في داخل الوحدة، لفحص و تقييم أنشطتها كخدمة للتنظيم ذاته، و المدققين الداخليين موظفون بالمنشأة التي تخضع أنشطتها للفحص و التقييم، فهم لا يتمتعون بالاستقلال الذي يتمتع به المدقق الخارجي، حيث تربطهم بإدارة الوحدة علاقة تبعية وظيفية إلا أنه يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لمنح هؤلاء المدققين درجة معينة من الاستقلال، حيث يمكن مثلا أن يرفع المدقق الداخلي تقريره مباشرة إلى نائب الرئيس للشؤون المالية أو إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة."[4]

---

[1] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية**، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2010، ص 120.

[2] احمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي و الحكومي**، عمان: دار الصفاء للنشر، 2011، ص 46.

[3] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2004/2003، ص 73.

[4] فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011/2010، ص 26.

و من خلال تحليل المفاهيم السابقة للتدقيق الداخلي يمكن التوصل إلى الخصائص المشتركة التالية:[1]

1. التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة: أي أن التدقيق الداخلي مستقل عن بقية الأنشطة و العمليات التي تخضع لفحص و تقييم المدقق الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج المدقق الداخلي و مدى قبولها و الاعتماد عليها، فدون هذه الاستقلالية تكون نتائج و توصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية و تعتبر شيئا من التحيز للنشاطات التي يشارك بها؛

2. تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص و تقييم و تدقيق جميع الأنشطة في المنشأة و هذه إشارة وردت بوضوح في التعريفات السابقة جميعها؛

3. اتسعت مهام و مسؤوليات التدقيق الداخلي لتتعدى كونها خدمة للإدارة العليا وحدها، كما أشارت قائمة مسؤوليات المدقق الداخلي الصادرة عام 1994 من قبل المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين،

إلا أن التدقيق الداخلي وجد كخدمة لأهداف المنظمة ككل و بالتالي فإنه يقدم الخدمة لجميع أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم لتساعدهم في انجاز أعمالهم، وهذا من شأنه أن يزيد المنافع على ذوي المصالح المختلفة في المنظمة ككل.

[1] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص**، ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2010، ص 131.

المطلب الثالث: أهداف و وظائف التدقيق الداخلي

هناك العديد من المهام و الوظائف التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي و من بينها:[1]

1. تطوير النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية، من خلال إعادة النظر بهما و متابعة و مراقبة تطبيقاتهما و تقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما؛
2. اختبار المعلومات المالية و التشغيلية و إجراء الاختبارات التفصيلية للمعاملات و الأرصدة و الإجراءات؛
3. فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات و كفايتها و فعاليتها بما في ذلك الضوابط غير المالية للمنشأة؛
4. فحص الإلتزام بالقوانين و الأنظمة و المتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الإلتزام بالسياسات و الأوامر الإدارية الأخرى.

و لما كان التدقيق الداخلي يتم قبل و بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، فقد كان اكتشاف الغش و الأخطاء، و ضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي، أي التحقق للتأكد من سلامة السجلات، و البيانات المحاسبية، و المحافظة على أصول المنشأة و تأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى الهدفين التاليين و هما:[2]

الهدف الأول: الحماية

يعني مفهوم الحماية مراجعة الأحداث و الوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

1. دقة و تطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية؛
2. أن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها، و أنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة و الإهمال؛
3. اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ، و وظيفة التنفيذ، و وظيفة المحاسبة؛

---

[1] إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي(دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2012، ص 51-52.

[2] حسام سعيد أبو وطفة، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة و فاعلية الاستثمارات المالية" دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009، ص 18.

4. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، حيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.[1]

الهدف الثاني: الإنشاء

ويعد الهدف الإنشائي إمتداد لتدقيق الأحداث المالية، لذا فان مفهوم الهدف الإنشائي يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط خريطة المنشأة موضع مراقبة، ولذلك فإن تحقيق هذا الهدف يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية و ليس من خلال التقارير المالية، و بناءا على ذلك فإن المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلا للإدارة العامة و ليس ممثلا للإدارة المالية، و ذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف المنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة. و يتم توظيف المدققين الداخليين من قبل الشركات للقيام بالتدقيق المالي وتدقيق الأداء.

وقد زاد دورهم بقدر ملحوظ في العقدين الأخيرين، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة حجم ودرجة التعقيد للعديد من الشركات، وفي ظل التدقيق المالي يتحمل المدققين مسؤولية تقييم ما إذا كانت أساليب الرقابة الداخلية بالمؤسسة التي يعملون بها قد تم تصميمها و تنفيذها على نحو فعال و ما إذا كانت القوائم المالية تتسم بالعدالة، حيث يمضي المدققين الداخليين كافة الوقت الذي يعملون فيه داخل شركة واحدة، و بالتالي فإن معرفتهم عن التشغيل وأساليب الرقابة الداخلية بالمؤسسة تزيد بكثير عن معرفة المدققين الخارجيين.

و تعبر الأهداف عن أغراض يتعين تحقيقها من تنفيذ نشاط معين ومن ثم فهي تمثل نتاجا للوظيفة، ولتحقيق ذلك فإن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المشروع في أداء واجباتهم بفعالية من خلال إمدادهم بالتحليل و التقييم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها و تقديم التوصيات المناسبة عن تلك الأنشطة. لذلك هنالك عدة أهداف أخرى للتدقيق الداخلي يمكن تلخيصها كالأتي :

1. متابعة تنفيذ الخطط و السياسات المرسومة و تقييمها ؛
2. التحقق من قيم الأصول و مطابقتها مع الدفاتر؛
3. التحقق من صحة و دقة البيانات و تحليلها؛
4. رفع الكفاءة عن طريق التدريب مع مراعاة إلتزام الموظفين بالسياسات المرسومة[1].

[1] حسام سعيد أبو وطفة : **مرجع سبق ذكره**، ص19.

الشكل (01-01): أهداف التدقيق الداخلي

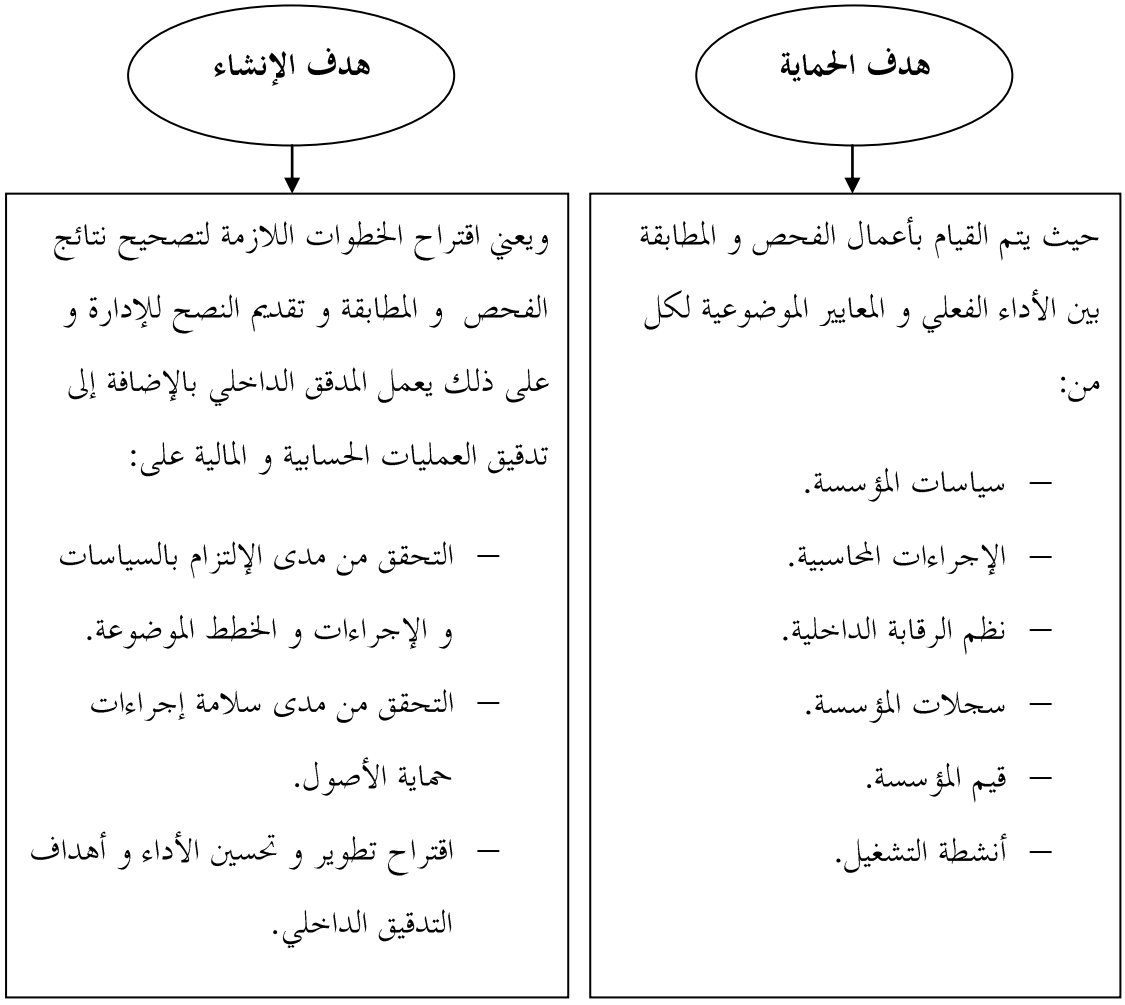

المصدر: فتحي رزقي السوافيري، احمد عبد المالك، **الرقابة و المراجعة الداخلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2002، ص 35.

[1] حسام سعيد أبو وطفة : **مرجع سبق ذكره**، ص20.

المطلب الرابع: مقومات ودعائم وظيفة التدقيق الداخلي

لابد من وجود مقومات ودعائم تقوم عليها وظيفة التدقيق الداخلي نذكر أهمها:[1]

1. استقلالية و موضوعية المدقق الداخلي: يشير مفهوم الاستقلالية إلى البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وأن يكون بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها، وأن يكون بعيدا عن تأثير مصالحه الشخصية في المنشأة، وهذا يعني شعور الممارسين بأنهم قادرين على اتخاذ قراراتهم بدون ضغوط أو انقياد لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم .

أما مفهوم الموضوعية فيتعلق بنوعية التقديرات و القرارات والأحكام وجودتها انطلاقا من الحالة الذهنية التي يمر بها المدقق الداخلي، بمعنى أن الموضوعية هي نتاج الاستقلالية، وأن غياب الاستقلالية بالنسبة للمدقق الداخلي يفقد القدرة على إضافة أية قيمة للمنشأة، وبمعنى آخر تفقد العملية التدقيقية قيمتها، غير أن مفهوم الاستقلالية مفهوم مطلق وصعب التطبيق، فالمدقق الداخلي مرتبط بالمنشأة ارتباطا تعاقديا كموظف داخل المنشأة .

وقد حددت أربعة أوجه للاستقلالية تتعلق بالمدقق الداخلي:[2]

1-1 الاستقلال المهني: ويمكن تحقيق هذا الشكل من الاستقلالية عبر تشكيل لجنة مستقلة للتدقيق داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للم دقق الداخلي للقيام بالعمل، وك ذلك قرار تعيينه وقرار نقله وعزله وتحديد راتبه ومكافآته و كذلك تتلقى تقريره، ويرى الباحث أن هذا ما يمكن أن يطلق عليه الاستقلال التنظيمي و الذي يتم تدعيمه من خلال الهيكل التنظيمي.

[1] فروم محمد صالح، بوجعادة الياس، آمال كحيلة، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري للشركات**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة،سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955، بدون سنة.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2007، ص 65.

1-2 الاستقلال في أداء عملية التدقيق: ويقصد به عدم تأثر عملية التدقيق بآراء الغير عند تخطيط عملية التدقيق، وعند القيام بالفحص و كذلك عند التقرير، ويرى الباحث أن هذا ما يمكن أن يطلق عليه الموضوعية التي يتم تدعيمها بقواعد و أخلاق مهنية عالية المستوى يتم احترامها من قبل المدقق الداخلي ومن قبل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بعمله.

1-3 الاستقلال الفني: ويقصد به إمتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء العمل المنوط به و هذا يتم تعزيزه من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب وسياسات التعيين و التوظيف.

1-4 الاستقلال المالي: ويقصد به عدم تدخل الإدارات التنفيذية في تعيين المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته و يرى الباحث أن هذا الشكل يعتبر امتدادا أو جزءا مهما من موضوع الاستقلال التنظيمي.

2. مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة: يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في المؤسسة على قدرته على تحقيق الاستقلالية والموضوعية في عمله كما أشرنا سابقا، ويختلف الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي في بيئة الرقابة من شركة إلى أخرى تبعا للتطور الذي بلغته هذه المؤسسة أو تلك في متابعتها ومسايرتها لأحدث نظم الرقابة، حيث أنها تخضع إما للإدارة العليا أو لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشير الباحثون في مجال التدقيق إلى أن الوضع الطبيعي و الجيد هو أن تكون تبعية المدقق الداخلي إلى أعلى مستوى إداري بالمؤسسة، وهذا ما أكدت عليه معايير التدقيق الدولية،[1]

والهدف من ذلك هو تمكين المدقق الداخلي من القيام بعمله في جميع دوائر وأقسام المؤسسة، كما أن ذلك يشير بدرجة كبيرة إلى درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي،كما أنه كلما ارتفعت المكانة

[1] فروم محمد صالح، بوجعادة الياس، آمال كحيلة: **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.

التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للشركة كلما تفوق العائد من نشاط التدقيق الداخلي على تكلفة أداء هذا النشاط.

3. المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي: إن التطورات التي حدثت على وظيفة التدقيق الداخلي تستوجب تطورا موازيا في المواصفات و المتطلبات المعرفية و المهنية، حيث أنه من الضروري أن يتم الأخذ بالأساليب العلمية في تطوير أداء المدققين الداخليين وتعزيز خبراتهم عبر سياسات مناسبة من التدريب، أو القيام بدراسات أكاديمية خاصة بمجالي الإدارة و المحاسبة.

و يجب القول هنا أن إعداد منهاج يلبي حاجات المدقق الداخلي فقط ليس كافيا، وإنما يجب أن يلبي أيضا الحاجات المتزايدة للأطراف المستفيدة من التدقيق وذلك بهدف تضييق فجوة التوقعات.

إن التدريب و التطور المهني شرطان مهمان لدعم وصقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي خصوصا بعد تطور دوره ليتعدى المجالات المالية و المحاسبية إلى المجالات التشغيلية و القيام بدوره الاستشاري،كما أنهما شرطان لنجاح المهنة في مواجهة الأعباء المتزايدة التي أصبحت تتحملها نتيجة للتطورات الحديثة في بيئة الأعمال، هذا ويحتاج المدقق الداخلي إلى تنمية مهاراته في الجوانب النفسية و السلوكية إضافة إلى الجوانب المعرفية و العلمية.

وقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حتى نضمن أداء مهنته في أحسن الظروف وهي النزاهة، و الموضوعية، و السرية، و الكفاءة.[1]

[1] فروم محمد صالح، بوجعادة الياس، آمال كحيلة: **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: أنواع و معايير التدقيق الداخلي

إن تحقيق أهداف التدقيق الداخلي، وممارسة دوره بصورة سليمة وفعّالة في أي منظمة، يتطلب جملة من الشروط والضوابط، التي يجب توفرها في إدارة التدقيق الداخلي في حد ذاتها. تتعلق هذه الشروط والضوابط بالنواحي التنظيمية، الوظيفية، و البشرية، غير أن الأولى أكثر أهمية، باعتبارها البيئة الضرورية التي ينبغي توفيرها لأداء فعّال لنشاط التدقيق الداخلي.

وقد اعتنت معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) عام 2003 ببيان هذه الشروط و الضوابط، خصوصا ما تعلق بالنواحي التنظيمية، وقد قدمت هذه المعايير إرشادات وتوجيهات تخص ما يجب عمله ليصبح هذا النشاط رسميا معترفا به، ويتمتع بمكانة متميزة في الهيكلة الداخلية للمنظمة، وبالتالي يتمكن من أداء دوره على أكمل وجه. ومن خلال ما سبق سوف نتطرق إلى أنواع التدقيق الداخلي في المطلب الأول و إلى معايير التدقيق الداخلي في المطلب الثاني، و في المطلب الثالث إلى العلاقة بين نظام الرقابة و التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين هما:[1]

1. **التدقيق الداخلي المالي:** يقوم التدقيق المالي على فحص القوائم المالية و السجلات و جميع العمليات المتعلقة به بهدف التأكد من الإلتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها و الأنظمة و التعليمات داخل المنشأة.
2. **التدقيق الداخلي الإداري أو التشغيلي:** يعتبر التدقيق الإداري أشمل من التدقيق المالي حيث يقوم المدقق الداخلي بتقويم الأنشطة المالية و غير المالية بهدف معرفة مواطن الضعف في الأداء و تقديم التوصيات لتحسين الكفاءة، إضافة إلى التأكد من التزام جميع الأنشطة بسياسات و خطط المنشأة.

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي واخرون، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**، بيروت: الدار الجامعية، 2001، ص 163.

فضلا عن وجود نوع أخر للتدقيق الداخلي هو **التدقيق الشامل** المتعلق بالإدارات الحكومية وأنشطتها المختلفة، ويشمل هذا النوع التدقيق المالي و القانوني، وتدقيق الكفاءة و الإقتصاد، وتدقيق الأداء.

وعلى اختلاف نوع التدقيق إلا أن الأهمية تتمحور في تقديم دائرة التدقيق الداخلي للمنظمة الخدمات التالية:

- خدمات وقائية للتأكيد على وجود الحماية الكافية للأصول المالية؛
- حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي لها؛
- خدمات تقييمية بقياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى ا لإلتزام بسياسات الإدارة؛
- خدمات إنشائية بتقديم إدارة التدقيق اقتراحات لإجراء تحسينات على نظام الرقابة الداخلية والسياسات الإدارية.[1]

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

تعتبر معايير التدقيق الداخلي من الإصدارات الرسمية لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي و التي وضعت حتى تحكم الممارسة المهنية لهذه الأخيرة.

فالهدف من وضع هذه المعايير يتمثل في:

- إزالة الغموض حول دور و مسؤولية التدقيق الداخلي، ذلك بتحديد مجال تدخله و ممارسته؛
- تحديد مسؤولية و سلطة التدقيق الداخلي بالمؤسسة؛
- وضع قوانين تنظيمية و تشغيلية لمصلحة التدقيق الداخلي؛
- ترويج التدقيق الداخلي، ذلك بتطوير خبرة معترف بها، خاصة إذا علمنا أن المدققين الداخليين مرتبطين بالمدققين الخارجيين، و لم يحظوا باعتراف مثلهم، لذلك وضعت معايير لتحديد شروط ممارسة مهنة التدقيق الداخلي.[2]

[1] معارفي فريدة، صالح مفتاح، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955، يومي 12/11 اكتوبر2010، ص 16.

[2] شعباني لطفي: **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

حيث قام المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة 1985 بتصميم مجموعة من المعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، و تشمل هذه القائمة خمسة معايير و هي:[1]

1 **المعيار رقم 100 الاستقلالية:** يجب أن يتمتع المدققين الداخليين بالاستقلال عن الأنشطة التي يراجعونها و يتضمن هذا المعيار جانبين أساسيين:

- **المعيار رقم 110 الموقع التنظيمي:** يجب أن تحتل إدارة التدقيق الداخلي موقعا تنظيميا يسمح لها بانجاز مسؤوليات التدقيق على نحو كاف. وذلك من حيث:
  - المستوى الإداري التابع له المدقق؛
  - الجهة التي يقدم لها تقرير التدقيق؛
  - سلطة التعيين و العزل بالنسبة للمدقق؛
  - تحديد احتياجات قسم التدقيق الداخلي من الأفراد و من الأموال أو الأدوات المختلفة و يتم ذلك سنويا.
- **المعيار رقم 120 الموضوعية:** " يجب أن يؤدي المدققين الداخليين عمليات التدقيق على نحو موضوعي أي الواقعية في الحكم على التدقيق من خلال:
  - تحديد اختصاصات العاملين في القسم الخاص بالتدقيق الداخلي؛
  - تحديد حالات التعارض في الإختصاصات داخل القسم؛
  - تغيير و تبديل المهام بين أعضاء القسم من وقت لآخر؛
  - عدم قيام المدقق بمهام و أعمال تخص إدارات و أقسام أخرى؛
  - عدم قيام أفراد تم تحويلهم من أقسام أخرى إلى قسم التدقيق الداخلي بمراجعة سبق غيرهم القيام بها؛

[1] زين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة " وحدة تسيير المنتوج " للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعيةSNVI**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2009/2008، ص 58-59.

- مراجعة نتائج التدقيق الداخلي قبل قراءة التقرير.

2 **المعيار رقم 200 الكفاءة المهنية:** يجب أن يؤدي المدققين الداخليين عملهم بكفاءة و عناية و مهنية معتادة و يتضمن هذا المعيار المعايير التالية:[1]

- **المعيار 210 العاملون:** يجب أن توفر إدارة التدقيق الداخلي تأكيدا عن تمتع المدققين الداخليين بالكفاءة المهنية و الفنية و التعليم بما يتلاءم مع عمليات التدقيق التي يتم بها.
- **المعيار رقم 220 المعرفة، المهارات و التدريب:** يجب أن يتوافر في إدارة التدقيق الداخلي أو يجب أن يحصل العاملون بها على جوانب المعرفة، المهارات و التدريب الضروري لتحمل مسؤوليات القيام بالمراجعة.
- **المعيار رقم 230 الإشراف:** يجب أن توفر إدارة التدقيق الداخلي تأكيدا على وجود إشراف ملائم على عمليات التدقيق.
- **التدقيق الداخلي**
- **المعيار رقم 240 الإلتزام بمعايير السلوك:** يجب أن يعمل المدققين الداخليين بما يتفق مع معايير السلوك المهني .
- **المعيار رقم250 المعرفة، المعايير و التدريب:** يجب أن يتوافر في المدققين الداخليين جوانب المعرفة، المهارة و التدريبات الضرورية للقيام بأداء عمليات التدقيق الداخلي.
- **المعيار رقم 260 العلاقات و الإتصالات الإنسانية:** يجب أن يتوافر في المدققين الداخليين مهارات التعامل مع الأفراد و الاتصال الفعال.
- **المعيار رقم 270 التعليم المستمر:** يجب أن يحافظ المدققين الداخليين على كفاءتهم الفنية من خلال التعليم المستمر.

[1] عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات– مقبوضات"**، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008/2007، ص 110.

- **المعيار رقم 280 بذل العناية المهنية المعتادة:** يجب أن يمارس المدققين الداخليين العناية المهنية المعتادة عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.

3 المعيار رقم300 مجال العمل: يجب أن يشمل مجال التدقيق الداخلي اختبار و تقييم مدى كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، و جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات التي تم تخصيصها.[1]

- **المعيار رقم 310 مدى الاعتماد على أمانة المعلومات:** يجب أن يفحص المدققين الداخليين مدى الاعتماد على أمانة المعلومات المالية و المعلومات الخاصة بالتشغيل و الوسائل التي تم استخدامها في تعريف، قياس، تبويب و التقرير عن هذه المعلومات.
- **المعيار رقم 320 الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين، القواعد التنظيمية:** يجب أن يفحص المدققين الداخليين النظم التي تم وضعها للتأكد من الإلتزام بالسياسات، الخطط، و الإجراءات، و القوانين، و القواعد التي لها أثر معنوي على العمليات التشغيلية و التقارير و تحديد إذا كانت المؤسسة قد إلتزمت بها.
- **المعيار رقم 330 حماية الأصول:** يجب أن يفحص المدققين الداخليين وسائل حماية الأصول و التحقق على نحو ملائم من وجود هذه الأصول.
- **المعيار رقم 340 الإستخدام الاقتصادي و الكفء للمواد:** يجب أن يقيم المدققين الداخليين اقتصادية و كفاءة توظيف الموارد.
- **المعيار رقم 350 انجاز الأهداف الموضوعية و أهداف العمليات التشغيلية و أهداف البرامج:** يجب أن يفحص المدققين الداخليين العمليات التشغيلية أو البرامج التي قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها.

4 المعيار رقم 400 تنفيذ أعمال التدقيق: إن عمل التدقيق يجب أن يتضمن التخطيط للمهام، فحص و تقييم المعلومات المتحصل عليها و كذا تقديم النتائج المستخرجة و كذا متابعتها.[2]

- **المعيار رقم 410 التخطيط للمهام:** يجب أن تكون كل مهمة يقوم بانجازها المدقق الداخلي مخططة وهذا يعني أنها تدخل ضمن برنامج مسطر ومقبول من طرف الإدارة العامة للمؤسسة.

[1] زين يونس: **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[2] صلاح ربيعة: **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

- **المعيار رقم 420 فحص و تقييم المعلومات:** من خلال هذا المعيار يتسنى لنا أن نفهم أنه على المدقق الاعتماد على مجموعة الوثائق و المعلومات الموضوعة تحت تصرفه وهذا لتمكنه من عرض الحالة الخاضعة للفحص والمراجعة و يجب أن تكون النتائج المتحصل عليها مبررة عن طريق البراهين و الدلائل الوثائقية.
- **المعيار رقم 430 تقديم النتائج:** هذه معلومة أساسية بالنسبة للمدقق الداخلي فليس هناك من مراجعة دون أن تنتهي بتقرير شامل.
- **المعيار رقم 440 متابعة التقارير:** يبقى هذا المعيار دائما في إطاره العام لأنه يفرض على المدقق الداخلي ضرورة متابعة التقارير الصادرة من مصلحة التدقيق الداخلي لكنه لا يملي عليه كيفية إجراء هذه المتابعة.

5 **المعيار رقم 500 عملية الإدارة بإدارة التدقيق الداخلي:** يجب أن يقوم مدير إدارة التدقيق الداخلي بإدارة مناسبة لإدارة التدقيق الداخلي.[1]

- **المعيار رقم 510 الغرض ، السلطة و المسؤولية:** يجب أن يتوافر لدى مدير إدارة التدقيق الداخلي قائمة بالغرض من السلطة و المسؤولية في إدارة التدقيق الداخلي.
- **المعيار رقم 520 التخطيط:** يجب أن يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي الخطط التي يتم من خلالها القيام بمسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي.
- **المعيار رقم 530 السياسات و الإجراءات:** يجب أن يوفر مدير إدارة التدقيق الداخلي سياسات و إجراءات مكتوبة تمثل دليلا لهيئة العاملين.
- **المعيار رقم 540 إدارة و تنمية الأفراد:** يجب أن يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي برنامجا لاختيار و تنمية الموارد البشرية في إدارة التدقيق الداخلي.
- **المعيار رقم 550 المدققين الخارجيين:** يجب أن ينسق مدير إدارة التدقيق الداخلي بين جهود التدقيق الداخلي و الخارجي.
- **المعيار رقم 560 تأكيد الجودة:** يجب أن يضع مدير التدقيق الداخلي و يحافظ على برامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة التدقيق الداخلي.

[1] عيادي محمد لمين: **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

الجدول (01-02): معايير التدقيق الداخلي

رقم المعيار	اسم المعيار	البيان
100	الاستقلال	يجب أن يكون المدققين الداخليين مستقلين عن الأنشطة التي تخضع لمراجعتهم.
110	المركز التنظيمي	يجب أن يكون الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي لائقا حتى يسمح للقسم بتحقيق مسؤوليات التدقيق.
120	الموضوعية	يجب أن يكون المدقق الداخلي موضوعي في أداء التدقيق.
200	المهارة المهنية	يجب تنفيذ التدقيق الداخلي بكفاءة و في ضوء العناية المهنية المعقولة ، و ذلك من خلال:
*قسم التدقيق الداخلي:		
210	الجهاز الوظيفي	يجب أن يتحقق قسم التدقيق من أن المدققين الداخليين يتوفر لديهم الكفاية الفنية و التعليم الملائم للتدقيقات التي يتم تنفيذها.
220	التعليم، المهارات، و التدريب	يجب أن يحصل قسم التدقيق الداخلي على الموظفين الحاصلين على التعليم و المهارات و التدريب المطلوب لتنفيذ مسؤوليات التدقيق.
230	الإشراف	يجب أن يتوفر الضمان بان قسم التدقيق سوف يشرف على عمليات التدقيق إشرافا سليما.
*المدقق الداخلي:		
240	الإذعان لمعايير السلوك المهني	يجب على المدقق الداخلي أن يستجيب لمعايير السلوك المهني.
250	التعليم، التدريب، و المهارات	يجب على المدقق الداخلي أن يحوز على التعليم، المهارات، و التدريب الأساسي اللازم لانجاز أعمال التدقيق الداخلي.

260	العلاقات الإنسانية و الاتصال	يجب على المدقق الداخلي أن يكون ماهرا في التعامل مع الناس و قادرا على التوصيل السليم.
270	التعليم المستمر	يجب على المدقق الداخلي أن يحافظ على مستواه الفني و مقدرته عن طريق التعليم المستمر.
280	بذل العناية المهنية المعتادة	يجب أن يمارس المدققين الداخليين العناية المهنية المعتادة عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.
300	نطاق العمل	نطاق عمل التدقيق الداخلي يجب أن يشتمل على الفحص و التقييم لكفاية و فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة و لدرجة الكفاية في تنفيذ المسؤوليات المحددة.
310	ترابط المعلومات و صدقها	يجب على المدقق الداخلي أن يتحقق من ترابط و مدى صدق المعلومات المالية و التشغيلية، و الوسائل المستخدمة لتحديد و قياس و تصنيف كل المعلومات و التقرير عنها.
320	الإذعان للسياسات و الخطط، و الإجراءات و القوانين و الأنظمة	يجب على المدقق الداخلي أن يفحص النظم الموضوعية لكي يتحقق من تماشيها مع السياسات و الإجراءات و القوانين و الأنظمة التي يكون لها تأثير فعال على العمليات و التقارير وان يحدد مدى تماشي المنشأة معها.
330	حماية الأصول	يجب على المدققين أن يتحققوا من وسائل حماية الأصول و مناسبتها، و أن يفحصوا المدى الملائم لوجود هذه الأصول.
340	الاستخدام الاقتصادي و الفعال للموارد	يجب على المدققين الداخليين تقويم اقتصادية و فعالية استخدام الموارد بواسطة المستخدمين.
350	انجاز الأهداف الموضوعة، و أهداف العمليات	يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بتدقيق العمليات و البرامج و ذلك للتحقق من مدى تماشي النتائج المحققة مع الأهداف الموضوعة ومدى تنفيذ البرامج وفقا لما هو مخطط.

	أو البرامج	
400	أداء عمل المدقق	يجب أن يشتمل العمل الميداني للتدقيق على التخطيط لعمليات التدقيق، و فحص وتقييم المعلومات، و توصيل النتائج و التتبع، و ذلك من خلال:
410	تخطيط التدقيق	يجب على المدقق الداخلي أن يخطط لكل عملية تدقيق .
420	فحص و تقييم المعلومات	يجب على المدقق الداخلي أن يجمع و يحلل و يفسر المعلومات التي تؤيد نتائج التدقيق.
430	توصيل النتائج	يجب على المدقق الداخلي أن يوصل نتائج العمل الميداني.
440	المتابعة	يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بالتتبع حتى يتحقق من أن التصرف السليم قد تم اتخاذه فيما يتعلق بما هو وارد في تقارير التدقيق.
500	إدارة قسم التدقيق الداخلي	يجب على مدير قسم التدقيق الداخلي أن يدير أعمال القسم و ذلك على النحو التالي:
510	الأهداف، السلطة، المسؤولية	يجب على مدير قسم التدقيق الداخلي أن يحصل على الاعتراف بأهداف و سلطات و مسؤوليات قسم التدقيق الداخلي.
520	التخطيط	يجب على مدير قسم التدقيق الداخلي أن ينشئ الخطط اللازمة لتنفيذ مسؤوليات قسم التدقيق الداخلي.
530	السياسات و الإجراءات	يجب على مدير قسم التدقيق الداخلي أن يوفر السياسات و الإجراءات التي ستتبع بشكل كتابي و ذلك لإرشاد موظفي التدقيق الداخلي.
540	إدارة و تنمية الأفراد	يجب أن يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي برنامجا لاختبار و تنمية الموارد البشرية في إدارة التدقيق الداخلي.
550	المدققين الخارجيين	يجب أن ينسق مدير إدارة التدقيق الداخلي بين جهود التدقيق الداخلي و الخارجي.
560	تأكيد الجودة	يجب أن يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي و يحافظ على برامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة التدقيق الداخلي.

المصدر: حسام سعيد أبو وطفة، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة و فاعلية الاستثمارات المالية "دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009، ص 22- 24.

المطلب الثالث: العلاقة بين نظام الرقابة و التدقيق الداخلي

من أجل الإلمام أكثر بهذا المطلب سنتطرق أولا لمعرفة مفهوم الرقابة الداخلي حيث عرفت على أنها "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و القياس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة."[1]

و أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية في المبدأ الثامن أن وظيفة التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الذي تقوم بإنشائه للإدارة العليا و الوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة و فاعلية وسائل و إجراءات و أساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الإدارة، كما يجب أن يقدم المدقق الداخلي تقريرا عن كفاءة و فعالية نظم الرقابة الداخلية و مدى قدرتها على تخفيض الخطر الذي يتعرض له المصرف.[2]

يعتبر التدقيق الداخلي من العناصر الهامة في نظام الرقابة الداخلية فهو يعمل على تطويره و تحسينه و زيادة فعاليته و كفاءته، حيث أكدت العديد من الدراسات و الإصدارات المهنية على أنه يجب أن يكون للتدقيق الداخلي دور في إعداد تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة و ذلك عن طريق متابعة تشغيله و تقييمه و إخطار الإدارة بنقاط الضعف و القوة الموجودة فيه.

كما نص المعيار رقم 2130- الرقابة Control من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الشأن بما يلي:[3]

على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المؤسسة في إيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعاليتها و كفاءتها و تعزيز التحسين المستمر.

- 2213.A1- على نشاط التدقيق الداخلي تقييم كفاية و فعالية الرقابة للرد على المخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسة، العمليات و نظام المعلومات.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 155.

[2] نفس المرجع السابق، ص 87.

[3] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة ميدانية –** ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبة، المدية: جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2008/ 2009، ص 83.

- 2213.A2- على المدققين الداخليين التحقق من مدى وضع الأهداف التشغيلية و البرامج ومدى انسجامها مع أهداف المؤسسة.
- 2213.A3- على المدققين الداخليين مراجعة العمليات و البرامج للتحقق من مدى مطابقة النتائج مع الأهداف الموضوعة لتحديد فيما إذا كانت العمليات و البرامج يتم تطبيقها و انجازها كما هو مطلوب.
- 2213.C1- أثناء تنفيذ المهمة الاستشارية على المدققين الداخليين التركيز على إجراءات الرقابة المتوافقة مع الأهداف المهمة، و عليهم الانتباه من وجود أية إجراءات رقابية حقيقية بشكل جوهري.
- 2213.C2- على المدققين الداخليين دمج المعرفة بإجراءات الرقابة التي حصلوا عليها من المهمات الاستشارية في تقييم إجراءات الرقابة الخاصة بالمؤسسة.[1]

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في المصارف

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، و كذلك المساهمة في تقييم و إدارة المخاطر، مما يعزز من فرص الاستغلال الأمثل للموارد وصولا إلى الجودة الشاملة و بالتالي الصمود في وجه المنافسة .

كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المصرف لما لها من أثر كبير على سير العمل داخله وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه و الحفاظ على القيمة السوقية للسهم و من ثم الحفاظ على ودائع العملاء؛ و بناءا على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المصرف و وظيفته الأساسية في المطلب الأول و إلى أسس و متطلبات التدقيق الداخلي في المصارف في المطلب الثاني و أخيرا في المطلب الرابع إلى عناصر التدقيق الداخلي في المصارف.

[1] عمر علي عبد الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص84.

المطلب الأول:مفهوم البنك و الوظيفة الأساسية له

الفرع الأول: مفهوم البنك

إن أول شكل من أشكال العمل البنكي كان يتمثل في قبول الودائع و التي لم تكن تحصل على أية فوائد في البداية لأن الهدف من الإيداع في البداية لم يكن للاستثمار أو للحصول على الفائدة بل كان من أجل حفظ هذه المبالغ و حراستها حتى أنه كان يترتب على ذلك أن يقوم صاحب الوديعة بدفع بعض المبالغ مقابل الحفظ و الحراسة لوديعته بعد ذلك بدأت عمليات الإقراض المأجورة (بفوائد) و بضمانات مختلفة بعد ذلك تطور العمل البنكي و شاع استعمال النقود و تراكمت الودائع لدى الجهات التي تمارس أعمال البنوك و التي بدورها لاحظت انه لاداعي للاحتفاظ بكل مبالغ هذه الودائع بشكل دائم للوفاء بعمليات السحب المرتبطة بتلك الودائع و بالتالي أصبح بالإمكان استخدام الجزء الزائد في عمليات الإقراض المختلفة.

و هكذا تطور العمل البنكي من قبول الودائع إلى عمليات الإقراض و الاستثمار المختلفة حتى أن الإقراض أصبح العنصر الرئيسي لأعمال البنوك الحديثة إلى جانب قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

من هنا يمكن تعريف البنك بأنه " الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار و بين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم"[1]

و عرف أيضا " البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية و العادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع و في شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية "

نستخلص من هذا التعريف أن للبنك صنفين من العمليات:

- خلق النقود البنكية عن طريق توزيع قروض تشكل ودائع إضافية: يكون البنك بذلك "وسيط نقدي"
- وضع عدة طرق لتوزيع القروض، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي، كتحويل الودائع الجارية إلى إدخارات سائلة: فيكون "وسيط مالي"[2].

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2002، ص 14.
[2] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 61.

الفرع الثاني: الوظيفة الأساسية للبنك

تعتمد البنوك في عملياتها اليومية على ودائع الجمهور و رؤوس أموالها و أرباحها من عملياتها المصرفية اليومية، فالبنك يسعى كوسيط إلى تهيئة المدخرات المختلفة المصادر و إقراضها إلى المستثمرين لتحقيق أقصى ربح ممكن كونه منشأة مالية رأسمالية (حكومية أو غير حكومية) و في ذلك يتعهد البنك برد الوديعة لصاحبها و يحقق الأرباح بمقدار ما يستطيع تعبئته من هذه المدخرات أو الودائع.

من هنا كان للبنك دور مهم في دفع العملية الاقتصادية عن طريق زيادة فعالياته بين مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال استثماراته لتلك الفوائض النقدية، وإن نجاح البنك في زيادة مصادر أمواله يعتمد على مدى مساهمته في بناء اقتصاديات الدولة.

لقد أصبح للوعي المصرفي دور مهم في تأمين مصادر البنك من النقد المتداول و الودائع بأنواعها المختلفة. وفي الدول المتقدمة يلاحظ انخفاض نسبة النقد المتداول لعرض النقد و ازدياد نسبة الودائع، وتتصف اقتصاديات الدول النامية بالعكس من ذلك حيث يلاحظ انخفاض نسبة الودائع بصورة عامة و زيادة النقد المتداول.

وهذا يعني أن مقاييس الوعي البنكي و السبل اللازمة لزيادة الوعي الجماهيري بدور البنك تزداد تعقيدا و بالتالي تظهر حالة اضطراب البنك في توزيع توظيفاته، و كما قلنا فإن لهذا التوزيع دوره في تقوية قطاعاته الاقتصادية المختلفة في البلد المعني، يلاحظ أن هناك فجوة زمنية بين ازدياد و تنوع مصادر أموال البنك و بين ازدياد حصة الفعاليات الإنتاجية من تلك المصادر نتيجة لانتشار الوعي البنكي، وعادة فان البنك يوازن بين استثماراته القصيرة الأجل وبين استثماراته الطويلة الأجل، و لابد من تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الإقراض عند اقتطاعه بإعطاء قرض إلى المستثمر(المقترض).

ومع توسع التجارة الدولية، و ازدياد درجة التقدم في تمويل التجارة بين المصدرين، بمختلف أحجامهم، أصبح تمويل التجارة وظيفة عادية لأغلب البنوك،كما صار ينظر بصورة متزايدة إلى أوراق القبض الدولية،

وإدارة مخاطر الائتمان الدولي، بأنه نوع من التغيير في الائتمان و التحصيل المحلي على جانب المبيعات، يقوم عدد متزايد من[1]

البنوك باستخدام تمويل التجارة كوسيلة أخرى لتمويل التجارة مع التمتع بميزة متزايدة الأهمية على منافسيهم الأوروبيين و الآسيويين، وقد أصبحت إدارة المخاطر المالية الدولية ضرورية لتمويل التصدير و حاجة أساسية في السوق.[2]

المطلب الثاني:أسس و متطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[3]

1 الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛

- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛

- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛

- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

---

[1] خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، عمان: دار المنهاج للنشر و التوزيع، 2009، ص 70.

[2] خالد وهيب الراوي: **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

[3] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ـــدراسة تطبيقيةـــ**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2011، ص 22.

2 الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية، وأهمها:

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة؛

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان، تقود إلى ضياع فرص استثمارية للبنك لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة البنك إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة؛

- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة[1].

[1] بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، بدون تاريخ، البويرة: جامعة آكلي محند اولحاج، بدون صفحة.

المطلب الثالث: عناصر التدقيق الداخلي في البنوك

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاثة عناصر:[1]

أولا: تقدير المخاطر البنكية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها و خدماتها و هذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية و داخلية لذا فان فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر و انعكاساتها على النواحي الإدارية و المالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، و لفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط البنكي الخارجية و الداخلية. المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة، أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط البنكي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق لمعرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي و كيفية التحكم فيها و السيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر و استعمال التقنيات و الوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة و مهارة.

ثانيا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي، لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق و ذلك بهدف ضمان تنفيذ صحيح و دقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية و الصحة لنظام المعلومات المستخدم، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي:

- تحديد واضح لأهداف الرقابة؛
- استعمال دليل الإجراءات؛
- الفصل في الوظائف و الموضوعية في الحسابات؛

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2012، ص 21.

- توفر الكفاءة و المصداقية لدى الموظفين؛
- توفر الكفاءة في نظام المعلومات و مراقبة الأداء.

ثالثا: برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك

إن الإعتماد على المعلومات المحاسبية و المالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة و التدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر دور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على استكمال الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:[1]

- جمع البيانات المالية و المستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية؛
- إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة و سلامة هذا النظام؛
- دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها و عواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات القوائم المالية للأنشطة البنكية و هي:[2]

- درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة في الميزانيات؛
- معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية؛
- تخضع المصارف لقواعد و تشريعات مميزة يختص بها القطاع؛
- طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها.

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان: **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل: **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي، فبالإضافة إلى مسؤولياته التقليدية يتعين عليه التأكد من سلامة المعلومات و مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي على أرض الواقع و تقويم الأداء، بالإضافة إلى أهداف أخرى يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار تتعلق بإجراء الدراسات و رفع الكفاية الإنتاجية و تقصي أسباب المشكلات التي تحدث في مجال العمل، فالمدقق الداخلي هو العنصر الأساسي في نجاح المنشآت المالية.

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك و خصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في معاملات البنوك. بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة و إضافة قيمة للمؤسسة، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، و تحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الالتزام بمجموعة من المعايير، كما يجب أن يكون على دراية كافية حول طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك.

تمهيد:

تواجه العديد من البنوك عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة البنك في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، و لتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر و إعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا من أجل تحديد و قياس و متابعة كافة المخاطر ذات الصلة.

كما أن هناك دور مهم للمدقق الداخلي من خلال تقديم المشورة و النصح للإدارة في مجال تقييم إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و لابد من وجود تنسيق بين المدقق الداخلي و إدارة المخاطر للوصول إلى تحقيق الأهداف البنكية.

و للإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر؛

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية؛

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك تتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر و إعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا من أجل تحديد و قياس، و متابعة و مراقبة كافة المخاطر ذات الصلة و إعداد التقارير عنها، و الإحتفاظ حينما يكون ضروريا برأسمال كاف للحد من هذه المخاطر؛ وسوف نتناول في هذا المبحث من خلال عرض ماهية إدارة المخاطر إلى تعريف المخاطر و أنواعها في المطلب الأول، و في المطلب الثاني إلى مفهوم و نشأة إدارة المخاطر و مهامها، و نعرض في المطلب الثالث أهداف إدارة المخاطر و خطواتها، أما في المطلب الرابع فنتطرق إلى منهج عمل إدارة المخاطر.

المطلب الأول: تعريف المخاطر و أنواعها

الفرع الأول: تعريف المخاطر

عرفه كل من وليامز و هايتز(Williams and Heins) "الخطر هو حالة من عدم التأكد".[1]

وقد تم تعريف الخطر من سلطة النقد كالتالي" احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو مخطط لها أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين" [2]

يمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك و على تنفيذها بنجاح، و قد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها و على أثارها إلى القضاء على البنك و إفلاسه."[3]

---

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين و إدارة الخطر(النظرية و التطبيق)**، ط1، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2008، ص 11.

[2] إبراهيم اسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009، ص 50.

[3] ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009، ص 36.

الفرع الثاني:أنواع المخاطر البنكية

من أهم المخاطر التي تواجه البنك نجد:

1. **المخاطر الائتمانية:** تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وأبرز هذه الالتزامات و المطالبات المالية القروض و السندات، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه و لكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها، و لذلك تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر إذا قدمت قروضا أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة بالبنوك التي تقدم قروضا أو اشترت سندات بآجال قصيرة، ذلك أن المقترضين (سواء بشكل مباشر من البنك أو بشكل غير مباشر عن طريق بيعهم للسندات إلى البنك) في الأجل الطويل قد يواجهون صعوبات أكثر قد تحد و تقلل أو تضعف من قدرتهم على السداد بالمبالغ أو الأوقات المحددة للسداد.

إن تعرض البنك إلى المخاطر الائتمانية بمستويات عالية يعرض البنك إلى مشاكل مالية بحيث تنعكس على ثروة حملة الأسهم في البنك و هو ما لا ترغبه إدارة البنك على الإطلاق.[1]

2. **مخاطر معدلات الفائدة:** هي تلك المخاطر التي تنجر من التغيرات الطارئة على أسعار الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض و التي تنعكس آثارها على وضعية البنك و نشاطه.

و بالإجمال إنها تمثل مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات و ديون ذات معدلات فائدة ثابتة و متغيرة، أو مختلفة و تتمثل مخاطر سعر الفائدة في كل من:

- **مخاطر إعادة التمويل:** تنجم بسبب تسجيل أن تكاليف إعادة التمويل تكون اكبر من معدل العائد على الاستثمار في الأصول.
- **مخاطر إعادة الاستثمار** : تنجم بسبب تسجيل انخفاض معدل إعادة استثمار الأموال مقارنة بتكاليف التمويل.
- **مخاطر القيمة السوقية:** و هي المخاطر الناجمة عن التقلبات التي تمس القيمة السوقية للأصول و الالتزامات بسبب تغيرات معدل الفائدة، فكلما ارتفع معدل الفائدة يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الخصم و من ثم انخفاض القيمة السوقية للأصل و العكس صحيح.

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**،ط1، عمان: الذاكرة للنشر و التوزيع، 2013، ص 346.

3. **مخاطر الصرف:** هي تلك المخاطر الناجمة من التغيرات التي تمس أسعار العملات الصعبة مقارنة بالعملات الوطنية، حيث تؤثر هذه المخاطر حتما على عوائد البنك و أيضا على رأسماله، فعلى سبيل المثال في حال قيام البنك باقتراض أموال من السوقين: سوق رؤوس الأموال و السوق النقدي بعملة أجنبية، ثم يقوم بإقراضها لزبائنه بعملة أخرى، فإذا حدثت تغيرات في قيمة العملات التي ترتبط بقيمة الصرف المحلية فهناك احتمال تعرض البنك إلى مخاطر.[1]

4. **مخاطر السيولة:** تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، و تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

و تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما:

أ. الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة؛

ب. السعر المعروض لتوفير السيولة.

و تتحقق مخاطر السيولة لعوامل خارجية و داخلية كما يلي:

- تتمثل العوامل الداخلية في:
  - ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الإلتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
  - سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛
  - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- تتمثل العوامل الخارجية في:
  - الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من التعثر؛
  - الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.[2]

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات و تطبيقات**، ط1، الجزائر: مطبعة الموساك رشيد، 2013، ج1، ص 107.

[2] إيهاب ديب مصطفى رضوان: **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

5. **مخاطر التشغيل:** هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة.

يجب على مجلس إدارة البنك و إدارته العليا ضمان وجود إطار فعال لإدارة هذا النوع من المخاطر و يتضمن ذلك هيكل تنظيمي واضح يبين الصلاحيات و الأدوار و المسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك توفر أدوات دعم من أجل تعريف و تقييم وضبط المخاطر الرئيسية، كذلك يجب أن يكون لدى البنك سياسات و إجراءات من أجل ضبط أو التقليل من المخاطر التشغيلية.

كذلك على البنك أن يحدد و يقيم المخاطر التشغيلية بالكامل و التي يمكن أن تتواجد في مختلف نشاطات البنك، كما يجب أن تكون هناك مراقبة و متابعة مستمرة من أجل ضبط هذه المخاطر.[1]

6. **مخاطر السوق:** هي مثلها مثل مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية تم ضمها من قبل مقررات بازل لتقدير معدل كفاية رأس المال.

....و في كل الأحوال تعرف مخاطر السوق بأنها عبارة عن مخاطر التعرض لخسائر في بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتغيرات و التحركات في أسعار السوق أهمها مخاطر أسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) و أسعار السلع....

7. **مخاطر أخرى:** و هي مخاطر ثانوية يتسبب فيها إطارات و موظفي البنك بسبب مقصود أو غير مقصود، مثل:

- مخاطر السمعة نتاج لفشل إدارة البنك مثلا في التحكم و السيطرة على استفحال حدة مخطر أو مخاطر معينة.
- وهناك أيضا مخاطر محاسبية، إدارية، قانونية و مخاطر تنجم من فعل الإختلاس و التزوير التي يتسبب فيها موظفي البنك و غيرها.

و نذكر هنا ضمن هذا المحور، ضرورة قيام البنك بوضع إستراتيجية محكمة، بما فيها توفير أدوات التحوط و استخدام الهندسة المالية للإدارة المثلى و الصحيحة لتلك المخاطر.[2]

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، أبوظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مارس 2006، ص 41.

[2] فضيل فارس: **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

الشكل(02-02): أنواع المخاطر البنكية

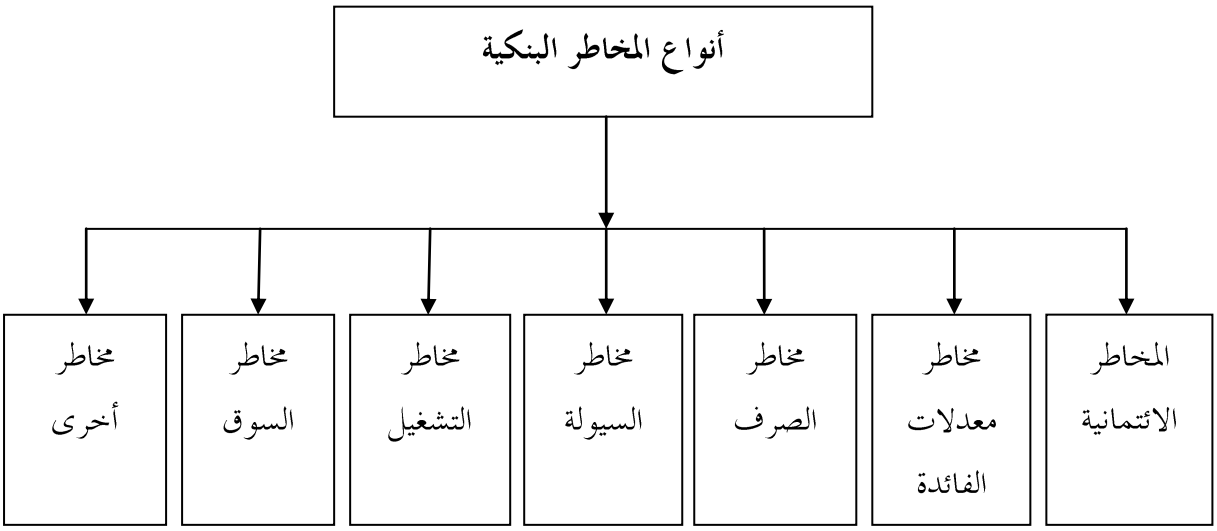

المصدر: من إعداد الطالبة (بالإعتماد على ما سبق)

المطلب الثاني:مفهوم و نشأة إدارة المخاطر و مهامها

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من إندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و الفضائية و النظرية المالية و التأمين في القطاع المالي و كان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة و العائد و القيمة المتوقعة و المنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد.

حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفد بيسنتر ريفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما و هي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المنظمة البحتة. و من بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها و ممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول و الخصوم و تبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر و الحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

و توسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، و رغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة

المخاطر[1] نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، في الواقع أن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي و ثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين.

بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر و رغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين و كان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الإحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة.

وقد حدث الإنتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.أ.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية و معقولة و إنتشرت من مؤسسة إلى أخرى، و عندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر و التأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر و التأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير و الدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر و قد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 و أصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر"، لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي تنشأ في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال و تطبيقها فيه.[2]

[1] عبدلي لطيفة، **دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد و حوكمة الشركات، تلمسان: جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 25.

[2] عبدلي لطيفة: **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

عرفها George E. Rejda بأنها "عملية نظامية (منتظمة) لتحديد و تقييم الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار التي تصيب الأفراد و المنشآت و اختيار و تنفيذ أنسب الوسائل لمواجهة هذه الخسائر".[1]

و عرفت أيضا بأنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة و المحافظة عليها من أدنى حد ممكن و تحليل المخاطر و تقييمها و مراقبتها بهدف التقليل و التخفيف من آثارها السلبية على البنوك".[2]

كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها: " هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد و تقييم و التقرير عن الاستجابات و الفرص و التهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف".[3]

وتعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم بـــــــــــــــــــــــــــــــــــ:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، المستثمرين و الدائنين؛
- إحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض و السندات و التسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر و على جميع مستوياتها؛
- العمل على الحد من الخسائر و تعليلها إلى ادنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المؤسسة، و مدير إدارة المخاطر؛
- تحديد التصرفات و الإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث و السيطرة على الخسائر؛

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر و التأمين**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009، ص 49.
[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العلمية**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2009، ص 190.
[3] أحمد حلمي جمعة: **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها و ذلك بغرض منع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛

- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، الدائنين و المستثمرين و بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة و التي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها. [1]

الفرع الثالث: مهام إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر و تحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه، كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر و التي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات و مهارات خاصة –هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم– أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة، و يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:

1. وضع سياسة و إستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة و هيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل، و العمل على إنشاء بيئة ملائمة؛
2. التعاون على المستوى الاستراتيجي و التشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛
3. بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر؛ [2]
4. إعداد التقارير عن المخاطر و تقديمها لمجلس الإدارة و أصحاب المصالح؛
5. اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛
6. تحليل كل خطر من الأخطار التي تم إكتشافها و معرفة طبيعته و مسبباته و علاقته بالأخطار الأخرى؛
7. قياس درجة الخطورة و إحتمال حدوثها و تقدير حجم الخسارة؛

[1] هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات ــ – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP)** –، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011، ص 54.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

8. إختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجة الأمان و التكلفة اللازمة.[1]

المطلب الثالث:أهداف إدارة المخاطر و خطواتها

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر

لايكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لمنشأة الأعمال أو أي منظمة أخرى. قد يكون لمعظم المنشآت بالطبع أهداف متعددة و يكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة أهداف متعددة أيضا و قد يكون للمنشأة أو قسم بها رسالة واحدة مسطرة إلا أن الأهداف الأخرى سوف تتطلب التعرف عليها.

أولا: الأهداف الرئيسية

يمكن التعرف على الهدف الذي يمثل مجال النشاط الرئيسي بالنسبة لمدير المخاطر أي الهدف الذي يبرر وجود إدارة المخاطر.

يطرح معظم الكتاب أهدافا متعددة لوظيفة إدارة المخاطر و الهدفان الرئيسيان فيهما يكونان عادة حسب (Williams and Heinz):

- التخفيف من تأثيرات المخاطر؛
- تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

أما (Mehr and Hedges) في كتابهما الكلاسيكي (إدارة المخاطر مفاهيم و تطبيقات) إن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفانها إلى فئتين:

- أهداف ما قبل الخسارة
- أهداف ما بعد الخسارة

و هما يطرحان الأهداف التالية في كل فئة:[1]

[1] حفيظ هاجر كلتوم: **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

الجدول (02-03): أهداف إدارة المخاطر (قبل و بعد تحقق الخسارة)

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
الاقتصاد (التوفير)	البقاء
تقليل التوتر	مواصلة النشاط
أداء الالتزامات المفروضة خارجيا	استقرار الأرباح (أو المكاسب)
المسؤولية الاجتماعية.	استمرارية النمو
	المسؤولية الاجتماعية.

المصدر: عبد الكريم قندوز، **التحوط و إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية**، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011، ص 44.

من الواضح أنه مهما تكن الأهداف المنظمة، فإنه يمكن أن تحققها إذا ظلت المنشأة موجودة، أما إذا دمر دور المنظمة، فان أيا من الأهداف لا يكون قابلا للتحقيق، ولهذا فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء، و ضمان وجود المنشأة ككيان عامل في الاقتصاد، و بهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم إدارة المنشأة.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المنظمة الأخرى مهما تكن، بل ضمان أنه ببلوغ الأهداف الأخرى لن تمنع الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة، و يعني هذا أن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح المنظمة كما أنه ليس انصياع للمتطلبات القانونية أو الاضطلاع بمسؤوليات قانونية غامضة متصلة بالمسؤولية الإجتماعية للمنشأة، بل إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر الحفاظ على الفعالية التشغيلية للمنشآت.

و بالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس و بالنظر إلى أهمية هدف البقاء في وظيفة إدارة المخاطر و عدم التأكد من تكاليفه، فإن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ينبغي

[1] عبد الكريم قندوز، **التحوط و إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية**، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011، ص 43.

أن يكون الحفاظ على الفاعلية التشغيلية أي ضمان ألا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى.[1]

و يجب أن يعكس هدف إدارة المخاطر عدم التأكد المتأصل في موقف إدارة المخاطر لأن الإنسان لا يمكنه أن يعرف ما هي الخسائر التي ستقع و مبلغ هذه الخسائر و يجب أن تعكس الترتيبات التي يتم عملها لضمان البقاء (في حالة الخسارة) أسوأ مزيج ممكن من المحصلات أو النتائج فإذا حدثت خسارة و عجزت المنشاة عن تحقيق أهدافها الأخرى، يكون واضحا أن الهدف من إدارة المخاطر لم يتم تحقيقه، و صحيح أيضا أن هدف إدارة المخاطر لا يكون قد تحقق عندما تكون تعرضات خسارة غير محمية يمكن أن تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها الأخرى إذا حدثت خسارة و لهذا السبب يشير إلى الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة.[2]

ثانيا: الأهداف الثانوية

بالإضافة إلى البقاء، الذي نعتبره الهدف الأول بين أهداف إدارة المخاطر هنالك عدد من الأهداف الأخرى التي قد يتعارض بعضها مع الهدف الأول و مع بعضها البعض. وفيما يلي أكثرها شيوعا :

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة؛
- العمل على تفادي الخسائر و الأخطار قبل وقوعها؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى الحد الأدنى؛
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة و الوفاة؛
- أداء الالتزامات القانونية و التعاقدية؛
- القضاء على القلق؛
- تقديم إطار عمل للمؤسسة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق و متحكم فيها؛
- تطوير أساليب اتخاذ القرار و التخطيط و تحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل و المنظم لأنشطة المؤسسة، والتغيرات والفرص السلبية/الايجابية المتاحة للمشروعات؛
- المساهمة في الاستخدام/ التخصيص الفعال لرأس المال والموارد المتاحة للمؤسسة؛
- تخفيض التقلبات في مجالات النشاط غير الأساسي؛

[1] عبدلي لطيفة: **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[2] عبدلي لطيفة: **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

- حماية وتطوير أصول وسمعة المؤسسة؛
- تطوير ودعم القوى البشرية وقاعدة معلومات المؤسسة؛
- تعظيم الكفاءة التشغيلية.

عندما يكون للمنظمة أهداف متعددة أحيانا تتناقض و تتعارض الأهداف مع بعضها، و في ظل هذه الظروف يجب اتخاذ قرار لتحديد من تكون له الأولوية و الأسبقية و لذلك لا يكفي التعرف على أهداف إدارة المخاطر بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى.[1]

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر

1. **تحديد المخاطر:** من أجل إدارة المخاطر لابد أولا من تحديدها.كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي:مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية، إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة و يجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
2. **قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح و الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
3. **ضبط المخاطر:** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

يجب على الإدارة أن توازن مابين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية

[1] عبد الكريم قندوز: **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

والصلاحية.[1]

4. **مراقبة المخاطر**: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، و بنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك إن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضا على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض الذي له أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك.[2]

الشكل (02-03): خطوات ادارة المخاطر

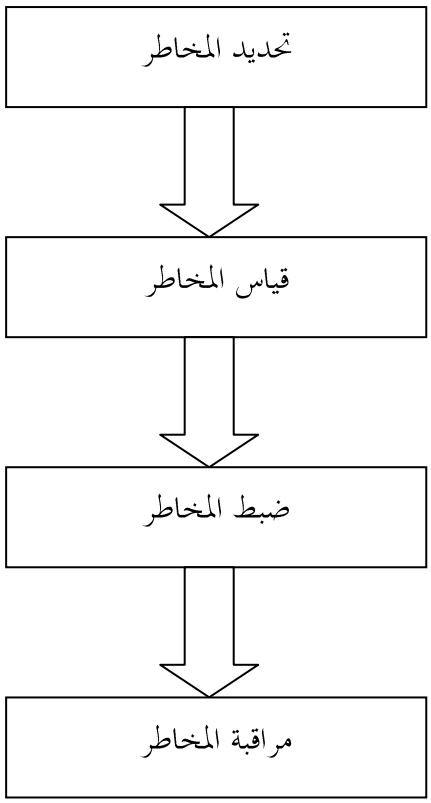

المصدر: من إعداد الطالبة (بالاعتماد على ماسبق)

[1] إبراهيم الكراسنة: **مرجع سبق ذكره**، ص 42-43.

[2] إبراهيم الكراسنة: **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

المطلب الرابع: منهج عمل إدارة المخاطر

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية و منهجية تعمل على تطبيق الأساليب الأساسية التالية:

- إنشاء نطاق إدارة المخاطر؛
- تحديد، و تحليل و تقييم و معالجة المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك؛
- معالجة و مراجعة أداء إدارة المخاطر؛
- إجراء الإتصالات و التشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع مراعاة التسجيل و الإبلاغ ضمن التقارير المطلوب إعدادها في هذا الخصوص.[1]

و يمكن توضيح منهج عمل إدارة المخاطر في الشكل التالي:

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

الشكل(02-04): منهج عمل ادارة المخاطر

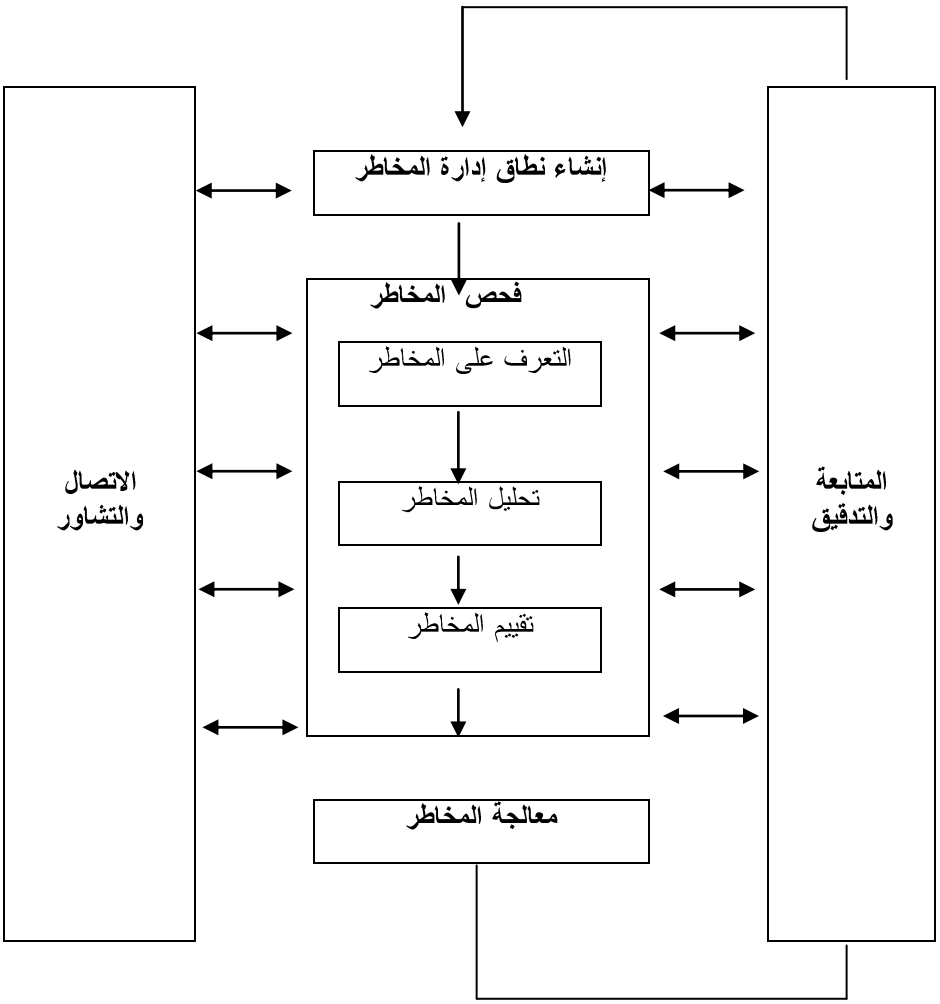

المصدر:حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطرو انعكاساته على تطبيق حوكمة المؤسسات**، الملتقى الوطني حول التدقيق الداخلي، سكيكدة، 2012، بدون صفحة.

و فيما يلي نذكر أساسيات منهج عمل إدارة المخاطر:

1. مراحل إدارة المخاطر:

هناك العديد من المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر وفيما يلي نعرض المراحل التي تمر بها هذه العملية:

أ. **إنشاء نطاق إدارة المخاطر:** هناك العديد من الاعتبارات الداخلية و الخارجية التي تؤخذ بعين الاعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر و تتمثل في:

- الاعتبارات الداخلية: و هي عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة و التي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها؛
- الاعتبارات الخارجية: و من أمثلتها القوانين و الأنظمة، الثقافة السائدة في البلد و النظام الاقتصادي المعمول به...الخ.

ب. **فحص المخاطر:** و هذه المرحلة تتضمن العديد من النقاط و هي كالتالي:

- التعرف على المخاطر: على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر و الآثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث خسائر أو التأثير على أحد أهداف البنك.
- تحليل المخاطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة و إحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة، هامة وغير هامة.
- تقييم المخاطر: عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فإنه من الضروري إنجاز مقارنة بين تقدير المخاطر و مقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد و التكاليف ذات العلاقة، و المتطلبات القانونية و العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية،

و اهتمامات أصحاب المصالح ...الخ؛ لذلك يستخدم تقييم المخاطر لإتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، و فيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها و معالجتها.[1]

ج. **معالجة المخاطر**: بعد التعرف على المخاطر و تقييمها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر، لتجنبها أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك لدى ممارسته أنشطته المختلفة، و يتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية:

- تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة؛
- وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الإئتمان و التداول و المتاجرة و تحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة؛
- إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين و أسلوب الإسناد الخارجي.[2]

2. **المتابعة و المراجعة**: تظم عملية المتابعة و المراجعة نوعين من العمليات أولهما: التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون من خلال مدقق خارجي أو من خلال مدقق داخلي مستقل. و الثاني: المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها، و يعود إدراج عملية المتابعة و المراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين و هما:

- تعد عملية إدارة المخاطر مستمرة و متغيرة، فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لأخر وفقا للتغير في المخاطر التي يتعرض لها البنك، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر وفقا للتغيرات في المخاطر؛
- هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا وجب وجود متابعة و مراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة و المتابعة للمخاطر، وإجراءات التحكم بها، وإجراء مراجعة دورية للسياسات و مدى توافقها مع القوانين و المعايير المتبعة في البنك، كما يجب التعرف على التغيرات الحاصلة فيه، و التأكد من عمل التعديلات الملائمة لهذه التغيرات، و لابد من تحديد عملية المراجعة و المتابعة كما يلي:

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد– إدارات – شركات– مصارف)**، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 39.
[2] طارق عبد العال: **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها؛
- ملائمة الإجراءات المتبعة لعملية فحص الأخطاء؛
- الوصول إلى قرارات أفضل في عملية فحص و إدارة المخاطر للاستفادة منها في المستقبل.[1]

3. **الاتصال و التشاور:** يتم الاتصال و التشاور مع أصحاب المصالح الداخلية و الخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر و ذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات و الإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام المدقق الخارجي و المدقق الداخلي بإعداد تقرير مبنيا على النزاهة و الوضوح و أن يكون مدعما بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا و كل من له مصلحة في ذلك.[2]

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

مما لا يخفى على أحد أن قطاع البنوك يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، فالبنوك من أقدم المؤسسات المالية و أكثرها إنتشارا، فضلا عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة و التي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الإقتصادي، الأمر الذي يجعل من البنوك من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر، و لذلك لم يعد النشاط البنكي يعمل على تلاقي المخاطر، بل أصبح لزاما عليه أن يتعامل معها، و هكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر و ليس تجنبها.

و من خلال ما سبق سوف نقوم بعرض أكثر تفصيل عن إدارة المخاطر البنكية من خلال تقديم العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية في المطلب الأول و أسس قياس المخاطر البنكية في المطلب الثاني ثم نتطرق إلى المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك في المطلب الثالث.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

المطلب الأول: العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية

تتمثل العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:[1]

- التطورات الكبيرة و المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب و البرمجيات و عولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة؛
- إرتفاع حدة الوعي البنكي و بالأخص في الدول المتقدمة؛
- التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية و البنكية خاصة في ظل الإدخال المتزايد لمنتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات البنكية وغير البنكية؛
- عدم إهتمام إدارة البنوك بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لها؛
- الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير مصرفية، مما سيؤدي إلى حدوث مخاطرة التشغيل والذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل البنكية 2 وأدت أيضا إلى:
- تصاعد إمكانية الغش والإحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين، وعليه لابد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات البنكية وشرعية التوقيع الالكتروني والتشفير وغيرها؛
- عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية؛
- إن عملية تجميع و اختراق والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن قد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

[1] صادق راشد الشمري: **مرجع سبق ذكره**، ص 192- 193.

ولغرض المعالجة الدقيقة ينبغي أن تتوفر لدى البنوك أنظمة ضبط داخلي وتدقيق كفء وفاعل من أجل ضبط عمليات الغش والتزوير والاحتيال وحماية أموال المودعين مع العلم أن ضرورة وجود نظام الضبط والتدقيق الداخلي قد أكدت عليه لجنة بازل للرقابة البنكية باعتباره جزء فاعل ومهم من نظام الرقابة الداخلية فهو يتعامل مع النظام الإداري والمحاسبي ويتداخل معها.

لذلك يجب أن تكون الإدارات قادرة على تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر أو أن تختار المستوى الملائم من العائد و المخاطر الذي يحقق تعظيم ثروة الملاك.

ومن هذا المنطلق فإن زيادة الاعتماد على القروض لتمويل استثمارات الشركة أو الاعتماد على الودائع بالنسبة للبنوك فانه بالضرورة سيؤدي إلى زيادة العائد المتوقع وذلك نتيجة لانخفاض تكلفة الأموال المقترضة أو ودائع الجمهور المودعة في البنك بالمقارنة بتكلفة حقوق الملكية وتنحصر سلبياتها في:

- مخاطر الإفلاس لعدم قدرة الشركة أو البنك على الوفاء بتلك القروض وفوائدها أو ودائع الجمهور بالنسبة للبنوك تحدث مخاطر سيولة؛
- قرارات المفاضلة بين القروض القصيرة الأجل حيث أن القروض قصيرة الأجل أقل تكلفة لكن بالمقابل من المحتمل قد لا يكون الوقت مناسب للتسديد لذلك يمكن القول أن معيار تعظيم الربحية للسهم لا يصلحان للحكم على القرارات الاستثمارية باعتبارها إحدى صور القرارات المالية وعليه فإن تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية و أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر الملاك أي انه كلما ارتفعت قيمة هذه الأسهم في السوق كلما كان ذلك دليلا على كفاءة الإدارة من وجهة نظر الملاك على اعتبار أن الإدارة هي الوكيل عن الملاك.[1]

.

[1] صادق راشد الشمري: **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

المطلب الثاني: أسس قياس المخاطر البنكية

أولا: أدوات قياس المخاطر المالية

يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، و مجموعة المقاييس المالية.

1. **الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:** و تعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، و من أهم هذه الأدوات:

- **المدى:** و الذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة و أدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، و يمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر. و كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على مستوى ارتفاع الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.
- **التوزيعات الاحتمالية:** و هي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقاييس المدى، و ذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، و تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، و استخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، و بما يمكن من المفاضلة فيما بينها، و كلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.
- **الانحراف المعياري:** يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطأ الكلي المصاحب للمتغير المالي، و هو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، و كلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

- **معامل الاختلاف:** هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري)و بين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، و لذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة و تفصيلا عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة و مختلفة فيما بينها من[1] حيث العائد و الخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل و حدة من العائد، و كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.
- **معامل بيتا:** و هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، (فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...)، و يدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية و بالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

2. **أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:** وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، و بخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، و تحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين.

و يعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب و المؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة، و بالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لإلتزامات المنشأة، و من أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي:

- نسبة المديونية؛
- نسبة التداول؛
- درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)؛
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون؛
- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل؛
- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل؛

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان: **مرجع سبق ذكره**، ص37.

– نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.[1]

ثانيا: أولويات قياس المخاطر: يتم قياس المخاطر و ترتيبها وفقا للأولوية كما يلي:

1. حسب التعرض هو عبارة عن النتائج الملازمة لوقوع أحد المخاطر؛
2. نوع الأصول التي تتأثر بالمخاطر حسب درجة الأهمية: (الشهرة، النقد، المعلومات، المعرفة، وضع البنك قانوني، الأصول ملموسة)؛
3. قيمة تأثير المخاطر؛
4. احتمالية حدوث المخاطر

أ. قليلة: في ظل عدم وجود إجراءات رقابية فإنه من غير المحتمل أن تقع هذه المخاطر و أن يتعرض البنك لنتائجها، و بشكل عام و في حال عدم وجود إجراءات رقابية للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر، فإن معدل وقوع هذه المخاطر لا يزيد عن مرة واحدة في كل خمس سنوات.

ب. متوسطة: في حال عدم وجود إجراءات رقابية فانه من المحتمل أن تقع هذه المخاطر و لكن بشكل غير متكرر، و بشكل عام فإنه من الممكن أن تقع هذه المخاطر لبعض المرات في السنة الواحدة فقط.

ج. عالية: في حال عدم و جود إجراءات رقابية فان هذه المخاطر من المؤكد وقوعها.[2]

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان: **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] إيهاب ديب مصطفى رضوان: **مرجع سبق ذكره**،نفس الصفحة.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسية التالية:

1. **رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا و يجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف و استراتيجيات و سياسات و إجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، و طبيعة مخاطرها، و درجة تحملها للمخاطر، و يجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر، كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس و مراقبة حجم المخاطر و الإبلاغ عنها و التحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة و مراقبة المخاطر و الإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر و أن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.[1]

و إلى جانب ذلك، يجب توفر القوانين و المعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، و ذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، و درجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى، و المخاطر الائتمانية و مخاطر تركيز الأصول، و للسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار و الخطط الخاصة بذلك، و من الضروري أن تغطي هذه الخطط الإرشادية هيكل الأصول من حيث آجالها و درجة تركيزها، و عدم توافق الأصول مع الخصوم، و كيفية تغطيتها، و ما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر.[2]

[1] إبراهيم الكراسنة: **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع يبق ذكره**، ص 42.

2. **كفاية السياسات و الحدود:** على مجلس الإدارة و الإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك. كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، و قياسها و تخفيفها و مراقبتها و الإبلاغ عنها و التحكم فيها. و لذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، و سقوف و إجراءات و أنظمة معلومات و إدارة فعالة لاتخاذ القرارات و إعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق و مدى و طبيعة أنشطة البنوك.[1]

3. **كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة و قياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير و بالتالي فان رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم و معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك و درجة التقنية في نشاطاته، مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، و تشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية و الأرباح و الخسائر، و قائمة بالديون تحت المراقبة و قائمة بالقروض المستحقة و غيرها، لذلك يتوقع أن يكون لدى البنك أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.[2]

4. **كفاية أنظمة الضبط:** إن هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في البنك يجب أن يكون حاسما بالنسبة لضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم و على إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إن إنشاء و استمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات و فصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، و تعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، و في حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير و مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر و ربما بالفشل.[3]

[1] إبراهيم الكراسنة: **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[3] إبراهيم الكراسنة: **نفس المرجع السابق**، ص 46.

المبحث الثالث:التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية

هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، وزاد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي عصفت بالبنوك في عام 2008 فقد أجبرت الضغوط التنظيمية والاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للتخفيف منها وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها.

كما أن التدقيق الداخلي في البنوك له دور مهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر، فيهدف إلى توفير تحليل واضح وشامل لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، فهو يتعرض للكفاءة الفنية بهدف اقتراح مجالات وتحسينات لزيادة فعالية الرقابة الداخلية في البنك،كما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك؛ و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المطلب الأول و إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية في المطلب الثاني و أخيرا إلى مراحل تدقيق إدارة المخاطر في المطلب الثالث.

المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

للمدقق دور مهم يقوم به في تفعيل إدارة المخاطر، و يعد الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، و أن نظام الرقابة الداخلية يدار بكفاءة، و عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر يجب الأخذ بعين الاعتبار:

- استقلالية و موضوعية المدقق الداخلي و تجنب أي نشاط يعيق عمله؛
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر و الرقابة.

و من أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق القيام بها بشأن إدارة المخاطر هي:

- إعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر؛
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

و لضمان قيامه بدور فعال في إدارة المخاطر يجب القيام بعدة مهام و المتمثلة في:

* الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها، و التأكد من خلالها على شمولية المعلومات و مناسبتها لطبيعة المنشأة؛
* البحث و مراجعة و استعراض المعلومات الأساسية و المراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر؛
* مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم و ضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين؛

* التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر؛
* المشاركة في إعداد التقارير و المراقبة على عمليات إدارة المخاطر؛
* التأكد من وجود آلية تدابير مبكر للأزمات المالية؛
* إجراء مقابلات مع الإدارة العليا و التنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل و المخاطر المرتبطة بها.[1]

و بالرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تحديد المخاطر و تقييمها إلا أن هناك عمليات لا تدخل ضمن نطاق مهامه و عمله في مجال إدارة المخاطر و هي:[2]

- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة؛
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة ؛
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطرة.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية

يعتبر التدقيق الداخلي جزءا مهما من الرقابة الداخلية، فلقد تغير دورها من التركيز على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية، وكذا تقديمها للخدمات الاستشارية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وهو ما أكدته المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتي نصت على أنه يجب أن يشمل رأي المدقق الداخلي وبوضوح على ما يلي:

- معايير التقييم وكيفية استخدامها؛
- المجال الذي يشمله رأي المراجع الداخلي؛
- من الذي يتولى المسؤولية عن إنشاء نظام الرقابة الداخلية؛
- المجالات الخاصة التي شملها رأي المدقق الداخلي.[3]

وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:

---

[1] مرابطي نوال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة خلال 2013**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2012، ص 18.

[2] مرابطي نوال: مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، البويرة: جامعة آكلي محند اولحاج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بدون سنة، بدون صفحة.

أ. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، حيث يتم تحديدها بناءا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال هذه المرحلة تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.[1]

ب. مرحلة التنفيذ:

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

جـــ. مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.[2]

د. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

ه. مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، و تهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض البنك للخسارة.

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان: **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] مرابطي نوال: **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

لقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك مثل: لجنة مراقبة البنوك، التدقيق الداخلي، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يُؤمِّن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم وعلى ضوء ما تقدم، فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية التدقيق.[1]

المطلب الثالث: مراحل تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي بواسطة مدقق خارجي و تشمل العملية بشكل عام الخطوات التالية:

1. **مراجعة أهداف و سياسات إدارة المخاطر:** تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة و معرفة أهداف البرنامج، و حتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فإن تحليل الإجراءات و نمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. و بعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة و يشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية و قدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، و ذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية و قدرتها على تحمل الخسارة، و عندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة و عرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق و السياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، و في الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر و تبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.
2. **التعرف و تقييم التعرّض للخسارة:** بعد الانتهاء من تحديد و تقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، و التقنيات المستخدمة في ذلك، و تكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر ، و في حالة إغفال و تجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل و

[1] بغدود راضية، صبايحي نوال: **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.

المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدبير التصحيحية اللازمة.[1]

3. **تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل):** بعد أن يتم التعرف على المخاطر و قياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، و ينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها و الحد منها.[2]
4. **تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:** تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشتمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120 الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي:

أ. يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

ب. يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطرة المتعلقة بحوكمة المؤسسات، وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:

- تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية؛
- تقييم فعالية وكفاءة العمليات؛
- تقييم مدى حماية الأصول؛
- تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل :

- الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية؛
- إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة؛
- مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.[3]

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2] مرابطي نول: **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[3] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

5. **التقرير و التوصية بإدخال التغييرات لتحسين البرنامج** : يتم في هذه الخطوة إعداد تقرير مكتوب و مفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات و تعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، و يرفع إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة، و لجنة المراجعة وكذا المساهمين و أصحاب المصالح إذا لزم الأمر.[1]

خلاصة:

مما سبق ندرك مدى المخاطر المحدقة بالبنوك، و مدى الحاجة إلى وجود نظام متكامل للتخفيف من هذه المخاطر و إدارتها. لذلك يتعين أن تقوم إدارة المخاطر في البنك بقياس حجم الانكشاف الكلي الذي يواجهه البنك نتيجة المخاطر السابقة و يكون ذلك من خلال أنظمة داخلية متطورة تعتمد على قاعدة بيانات تتيح إمكانية قياس المخاطر و تحديدها لكل نوع من أنواع النشاط المختلفة.

كما يتبين لنا ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض إليها البنوك، ومدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، فلا يمكن أن يتجنب البنك المخاطر و إنما يمكنه التحكم بها و إدارتها بما يخدم مصلحة العمل و المحافظة على استمراريته، على أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، و تحديد المسؤوليات و التأكد من صحة هذه البيانات و المعلومات و استمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر.

هناك دور فعال للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضها بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر و تحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في الكثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

[1] مرابطي نوال: **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

تمهيد:

يتناول هذا البحث تحليلا تفصيليا للبيانات و عرض للنتائج و تحديد مستوى الدلالات الإحصائية لكل منهما في "فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية"، فمن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث و نظرا لعدم وجود دراسات ميدانية حول العلاقة بينهما تم تصميم إستبانة و توزيعها على عينة الدراسة و من ثم قياس النتائج و اختبار الفرضيات.

و للإلمام أكثر بالموضوع إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المنهجية و الإجراءات؛

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للاستبيان؛

المبحث الثالث: نتائج الدراسة و تحليلها.

المبحث الأول: المنهجية و الإجراءات

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة و أفراد مجتمع الدراسة و عينتها، و كذلك أداة الدراسة المستخدمة التي اعتمدت لمساعدتنا في تحليل الدراسة و عليه تم تقسيم المبحث إلى: منهجية الدراسة في المطلب الأول و مجتمع الدراسة و أداتها في المطلب الثاني و متغيرات الدراسة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول ظواهر و ممارسات موجودة متاحة للدراسة و القياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، يستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها و يحللها، و تهدف هذه الدراسة إلى دراسة فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية، و قد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات و هما:

1. **مصادر البيانات الأولية:** تمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان و من ثم توزيعه على عينة الدراسة، و ذلك لدراسة بعض مفردات البحث و حصر و تجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، و من ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) و استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
2. **مصادر البيانات الثانوية:** وتمثلت هذه المصادر في الكتب و الدوريات و المنشورات المرتبطة بالدراسة، و التي تتعلق بدراسة فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية، و أية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات و كذلك اخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع و أداة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الموظفين بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت و هي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) و تم توزيع استبانة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة و تم إسترداد (5) منها و بعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد (3) منها لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، و بذلك تكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (35) استبانة.

الفرع الثاني: أداة الدراسة

تم استخدام الإستبانة كأداة رئيسية للبحث الميداني، و ذلك لما توفره من وقت و جهد، هذا و قد تم إعداد الإستبانة على النحو التالي:

1. إعداد إستبانة أولية من أجل إستخدامها في جميع البيانات و المعلومات؛
2. عرض الإستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات؛
3. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
4. تم عرض الاستبانة على المشرف و الذي قام بدوره بتقديم النصح و الإرشادات و تعديل و حذف ما يلزم؛
5. إجراء دراسة إختبارية ميدانية أولية للاستبانة و تعديل حسب ما يناسب؛
6. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

و قد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الشخصية لعينة الدراسة و يتكون من ثلاث أسئلة.

القسم الثاني: يتكون من أربعة محاور تتناول فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية و هي كالتالي:

المحور الأول: يتعلق بمقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و يتكون من تسعة فقرات.

المحور الثاني: يوضح مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية و يتكون من ستة فقرات.

المحور الثالث: يتعلق بالمقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك و يتكون من ستة فقرات.

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في قياس الإجابات على فقرات الاستبانة و هذا حتى يتسنى للباحث تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي يتناولها الاستبيان، و بالتالي فهو يسهل على الطالب ترميز الإجابات، فكلما اقترب متوسط الإجابة من (5) كلما دل ذلك على توفر النواحي المذكورة في الفقرات، و كلما اقترب متوسط الإجابة من (1) دل ذلك على عدم وجود تلك الأمور، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(03-04): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا. **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss**، ادارة البرامج و الشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009، ص 07.

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشمل على متغيرين، المتغير التابع و المتمثل في إدارة المخاطر و الثاني يتمثل في التدقيق الداخلي و هو المتغير المستقل.

أولا: المتغير التابع

يتمثل هذا المتغير في إدارة المخاطر، و قدتم قياس هذا المتغير باستخدام مدى معين يعكس مستوى إدارة المخاطر القائم فعلا، و ذلك من خلال مجموعة من العبارات التي تم صياغتها اعتمادا على المقومات الأساسية لها في البنوك.

ثانيا: المتغير المستقل

يتمثل هذا المتغير في مدى تطبيق التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية، و ذلك من خلال صياغة مجموعة من العبارات اعتمادا على مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي، و أيضا إلى مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية، أي أنه يوجد لدينا متغيرين مستقلين و سوف يتم التطرق إليهما في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للاستبيان

يتناول هذا المبحث الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية في المطلب الأول و صدق الإستبانة في المطلب الثاني و ثبات الإستبانة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية (الاستبيان)

تم تفريغ البيانات في شاشة Data View و معالجتها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) و من أجل تحليل النتائج إعتمدنا على الإحصاء الوصفي و الإحصاء الإستدلالي، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1. **أدوات الاحصاء الوصفي:** بغرض التحليل إستخدمنا العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة تمثلت في:
   - التكرارات و النسب المئوية لكل عبارة من الاستبيان؛
   - الرسوم البيانية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات؛
   - مقاييس النزعة المركزية المتمثلة أساسا في حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من الاستبيان و ذلك لمعرفة و ذلك لمعرفة الاجابة التي تتمركز حولها مفردات العينة؛
   - مقاييس التشتت المتمثلة أساسا في حساب الانحراف المعياري لكل عبارة من الإستبيان، و ذلك لقياس مدى التشتت أو البعد بين مفردات المتغير عن مقياس النزعة المركزية.

2. **أدوات الإحصاء الإستدلالي**: الأساليب الإحصائية المستعملة في الإحصاء الإستدلالي هي كما يلي:

- إختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة؛
- حساب معامل (Pearson) بغرض معرفة درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع؛
- نموذج الانحدار الخطي البسيط؛
- حساب معامل التحديد.

المطلب الثاني: صدق الاستبانة

قامت الباحثة بعرض الاستبانة على المشرف و أعضاء من هيئة التدريس في المركز الجامعي و المتخصصين في المحاسبة، و الإدارة، و المالية، و تمت الاستجابة لأراء السادة المحكمين، و إجراء ما يلزم من حذف و تعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض، و بذلك خرجت الاستبانة النهائية و لتحديد الصدق الداخلي لأداة الدراسة تم استخراج معامل الارتباط بين كل محاور الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ حيث كان معامل الارتباط قويا و بذلك يعتبر المجال صادقا لما و ضع لقياسه.

المطلب الثالث: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة و عدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم اعادة توزيعها على افراد العينة عدة مرات من خلال فترات زمنية معينة.

و لاختبار ثبات الاستبانة و الرد عليها من قبل المجتمع فقد تم استخدام معامل المصداقية من خلال طريقة لقياس مصداقية الاستبانة المستخدمة لجمع البيانات و قد بلغت قيمة ألفاكرونباخ على (Alpha croubach) النحو التالي:

الجدول (03-05): توزيع معامل Alpha croubach

الرقم	الفقرات	معامل الفاكرونباخ
A1	المدقق الداخلي يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.	0.644
A2	يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها و عن تأثير مصالحه الشخصية في المنشاة عند القيام بمهامه.	0.622
A3	عملية التدقيق المتمثلة أساسا في تخطيط و فحص و إعداد التقرير تكون مستقلة عن آراء الغير	0.631
A4	يمتلك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء عمله و هذا من خلال المؤهلات العلمية العالية و التدريب و سياسات التعيين و التوظيف.	0.613
A5	يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تدخل الإدارات التنفيذية في تعيينه و تحديد أتعابه و مكافآته.	0.660
A6	يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في المؤسسة على قدرته على تحقيق الاستقلالية و الموضوعية في عمله.	0.612
A7	المدقق الداخلي مكانته تكون في أعلى مستوى إداري بالمؤسسة، لتمكينه من القيام بعمله في جميع دوائر و أقسام المؤسسة.	0.652
A8	التدريب و التطور المهني شرطان مهمان لدعم و صقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي بالإضافة إلى أنهما شرطان لنجاح المهنة في مواجهة الأعباء المتزايدة.	0.664
A9	هناك مواصفات يجب توافرها في المدقق الداخلي لضمان أداء مهنته في أحسن الظروف.	0.643
B1	يمنح مجلس الإدارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة و فعالية.	0.670

B2	يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين من أقسام و إدارات أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي في البنك لا يدققون الآن ما أنجزوه في دوائرهم السابقة.	0.662
B3	لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي.	0.672
B4	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة و كفاية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم في أنشطة البنك.	0.700
B5	يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقييم الخطط المعتمدة لتحقيق أهداف البنك.	0.685
B6	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات و التقارير كافية و فعالة.	0.695
C1	تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا.	0.702
C2	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك بالإضافة إلى وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس و مراقبة حجم المخاطر و الإبلاغ عنها و التحكم فيها.	0.688
C3	الإدارة العليا تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، و تحدد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة و مراقبة المخاطر و الإبلاغ عنها.	0.679
C4	مجلس الإدارة و الإدارة العليا يعملان على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة الخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك.	0.670
C5	رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم و معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية.	0.698
C6	هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في البنك يعملان على ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم و على إدارة المخاطر على وجه الخصوص.	0.684

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss، الملحق الثاني، ص 119)

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الفاكرونباخ تتراوح ما بين 0.612 و 0.702 لعوامل الدراسة و جميعها تطمئن على ثبات أداة الدراسة، و تود الباحثة أن تشير إلى أن معامل الفاكرونباخ قيمته تتراوح بين الصفر و الواحد، و كلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن على صدق أداة الدراسة طبقا لقاعدة القياس.

و بذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق و ثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة و صلاحياتها لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار فرضياتها.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة و تحليلها

إن النتائج التي يتوصل إليها الباحث من خلال دراسته الميدانية توضح له مدى توافق آراء العينة مع موضوع بحثه، لذا سنتناول في هذا المبحث التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة في المطلب الأول و تحليل فقرات الإستبانة و تفسيرها في المطلب الثاني و علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة

1. المؤهل العلمي

يبين الجدول (03-05) المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (03-06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	06	%17.1
ليسانس	20	%57.1
ماستر/ ماجستير	09	%25.7
دكتوراه	00	%00
المجموع	**35**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الثالث،ص 120)

الشكل(03-05): تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

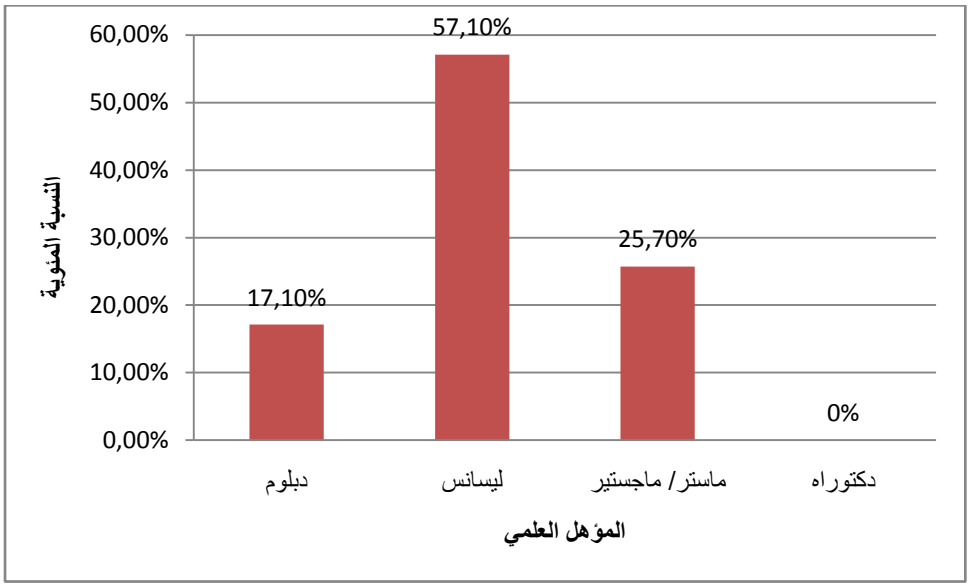

المصدر: من إعداد الطالبة (إعتمادا على معطيات الجدول (3-5)، و برنامج Excel)

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب الدرجة العلمية لأفراد العينة، حيث نجد أن أغلبهم متحصلين على شهادة الليسانس بنسبة 57.1% و نسبة 25.7% متحصلين على شهادة ماستر/ ماجستير و نسبة 17.1% من الحاصلين على شهادة أقل من ليسانس (دبلوم)، و تدل هذه النسبة الكبيرة من حاملي شهادة ليسانس و ماجستير على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبانة.

2. التخصص العلمي

يبين الجدول (03-07) التخصص العلمي لأفراد العينة:

الجدول (03-07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة مالية	14	%40
مالية و بنوك	11	%31.4
ادارة اعمال	4	%11.4
تخصصات اخرى	6	%17.1
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الثالث، ص 120)

الشكل (03-06): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

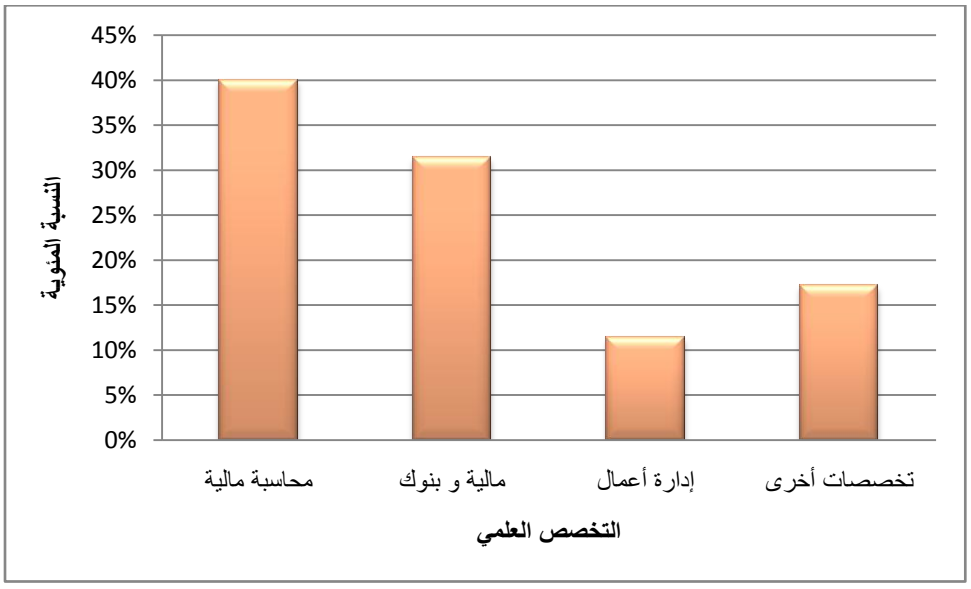

المصدر: من إعداد الطالبة (إعتمادا على معطيات الجدول (3-7)، و برنامج Excel)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب التخصص العلمي، حيث نجد أن أغلبية أفراد العينة لهم تخصص محاسبة مالية أي ما نسبته 40% و 31.4% لديهم تخصص مالية و بنوك و 11.4% لديهم تخصص إدارة أعمال، أما الباقي لهم تخصصات أخرى بنسبة 17.1%، مما يدل على أن النسبة الكبرى من العينة لديهم تخصص محاسبة مالية و ذلك ما يتناسب مع طبيعة أعمال عينة الدراسة.

3. سنوات الخبرة

يبين الجدول(03-07) سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة:

الجدول(03-08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	%42.9
من 5 الى 10 سنوات	11	%31.4
أكثر من 10 سنوات	09	%25.7
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الثالث، ص 120)

الشكل(03-07): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

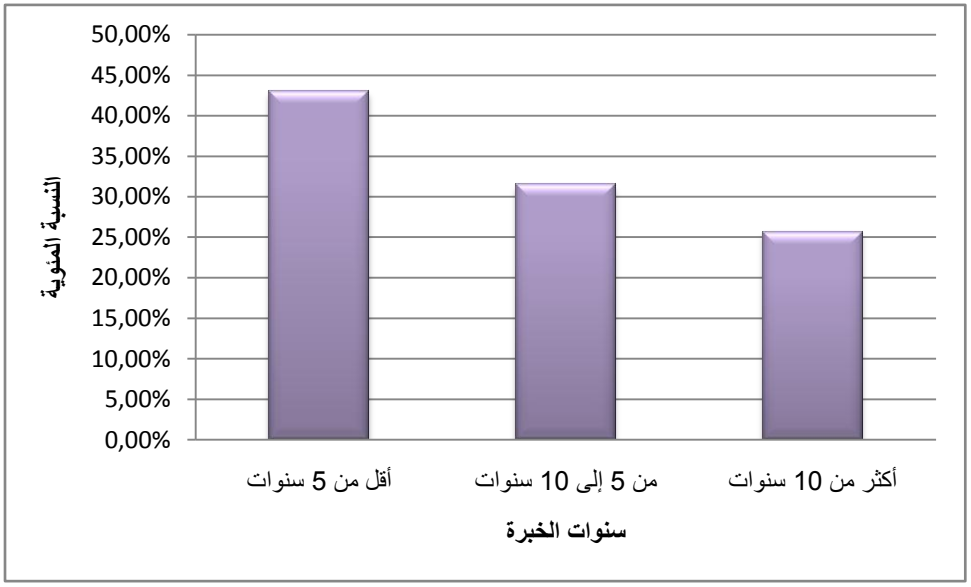

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على معطيات الجدول (3-8)، و برنامج Excel)

نلاحظ من خلال الجدول السابق توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة، حيث نجد أن نسبة 42.9% خبرتهم أقل من 5 سنوات و 31.4% خبرتهم تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات و الباقي بنسبة 25.7% خبرتهم أكثر من 10 سنوات، و هو ما يتناسب مع الخبرة المهنية لأفراد العينة.

المطلب الثاني: تحليل فقرات الاستبانة و تفسيرها

من أجل حوصلة النتائج تم حساب تكرارات الاجابات المختلفة و ما تعلق بها من النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، كما تم حساب النتيجة من خلال المتوسط الحسابي عن طريق حساب المدى (5-1=4)، حيث 4 تمثل عدد المسافات ثم نقسمه على عدد الفئات فنحصل (4/5=0.8)، ثم نضيف النتيجة بالتدرج كالتالي:

- من 1 الى 1.8 تمثل غير موافق بشدة
- من 1.81 الى 2.6 تمثل غير موافق
- من 2.61 الى 3.4 تمثل محايد
- من 3.41 الى 4.2 تمثل موافق
- من 4.21 الى 5 تمثل موافق بشدة

أولا: تحليل فقرات المحور الأول: مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي

لمعرفة مدى تحقق العنصر الأول من وجهة نظر المهنيين، تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

الجدول (03-09): نتائج آراء عينة الدراسة حول مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي

	المقياس	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
عبارات المحور الأول (مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي)	التكرار النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
المدقق الداخلي يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.	(ت)	15	14	6	0	0	4.25	0.74	موافق بشدة
	(%)	42.9	40	17.1	0	0			
يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها و عن تأثير مصالحه الشخصية في المنشأة عند القيام بمهامه.	(ت)	20	6	9	0	0	4.31	0.86	موافق بشدة
	(%)	57.1	17.1	25.7	0	0			
عملية التدقيق المتمثلة أساسا في تخطيط و فحص و إعداد التقرير تكون مستقلة عن آراء الغير.	(ت)	15	11	6	3	0	4.08	0.98	موافق
	(%)	42.9	31.4	17.1	8.6	0			
يمتلك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء عمله و هذا من خلال المؤهلات العلمية	(ت)	16	12	4	2	1	4.14	1.03	موافق

العالية و التدريب و سياسات التعيين و التوظيف.	(%)	45.7	34.3	11.4	5.7	2.9			
يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تدخل الإدارات التنفيذية في تعيينه و تحديد أتعابه و مكافآته.	(ت)	23	5	7	0	0	4.45	0.81	موافق بشدة
	(%)	65.7	14.3	20	0	0			
يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في المؤسسة على قدرته على تحقيق الاستقلالية و الموضوعية في عمله.	(ت)	19	9	6	1	0	4.31	0.86	موافق بشدة
	%	54.3	25.7	17.1	2.9	0			
المدقق الداخلي مكانته تكون في أعلى مستوى إداري بالمؤسسة، لتمكينه من القيام بعمله في جميع دوائر و أقسام المؤسسة.	(ت)	18	12	4	1	0	4.34	0.80	موافق بشدة
	%	51.4	34.3	11.4	2.9	0			
التدريب و التطور المهني شرطان مهمان لدعم و صقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي بالإضافة إلى أنهما شرطان لنجاح المهنة في مواجهة الأعباء المتزايدة.	(ت)	8	16	2	6	3	3.57	1.26	موافق
	%	22.9	45.7	5.7	17.1	8.6			

هناك مواصفات يجب توافرها في المدقق الداخلي لضمان أداء مهنته في أحسن الظروف.	(ت)	15	14	6	0	0			موافق بشدة
	%	42.9	40	17.1	0	0	4.25	0.74	
نتيجة المحور الأول							4.19	0.57	

المصدر: من إعداد الطالبة (إعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الثالث، ص 121-122)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية مجتمع عينة الدراسة كانت إيجابية حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة على المحور في الفقرة الأولى 42.9% بينما بلغت نسبة الموافقة على المقياس 40%، و هو ما يؤكد رضا غالبية أفراد العينة بمعنى أن استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها لابد من توافرها، كما بينت الفقرة الثانية أن عينة الدراسة موافقة بشدة بنسبة 57.1% و موافقة بنسبة 17.1% على أن يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها و عن تأثير مصالحه الشخصية في المنشاة عند القيام بمهامه، و هو ما يؤكد رضا غالبية عينة الدراسة ، و قد بينت الفقرة الثالثة أن نسبة الموافقة بشدة على أن عملية التدقيق تكون مستقلة عن آراء الغير بلغت 42.9 % و الموافقة بلغت 31.4% و هو ما يؤكد رضا غالبية عينة الدراسة، أما في الفقرة الرابعة فقد بلغت نسبة الموافقة بشدة 45.7% على امتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء عمله و نسبة الموافقة ب 34.3%، و في الفقرة الخامسة بلغت نسبة الموافقة بشدة 65.7% و الموافقة 14.3% على أن الإدارات التنفيذية لا تتدخل في تعيين المدقق الداخلي و تحديد أتعابه و مكافآته، و بلغت نسبة الموافقة بشدة 54.3% على أن الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في الشركة يؤثر على قدرته تحقيق الاستقلالية و الموضوعية في عمله و الموافقة بلغت نسبتها 25.7% و هو ما يدل على رضا غالبية عينة الدراسة في الفقرة السادسة، أما في الفقرة السابعة فقد بلغت نسبة الموافقة بشدة 51.4 % و الموافقة بنسبة 34.3% على أن تكون مكانة المدقق الداخلي في أعلى مستوى إداري بالمؤسسة، و قد بينت الفقرة الثامنة أن نسبة الموافقة على أن التدريب و التطور المهني شرطان مهمان يجب توافرهما في المدقق الداخلي بلغت 22.9% و الموافقة بشدة بلغت 45.7% أما في الفقرة التاسعة فقد بلغت نسبة الموافقة بشدة 42.9% على انه يجب توافرها في المدقق الداخلي لضمان مهنته في أحسن الظروف و الموافقة بلغت 40%، و هو ما يؤكد رضا غالبية عينة الدراسة.

و بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 4.19 و تشير إلى درجة إجابة الموافقة و التي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة بدرجات متفاوتة و هذا ما يظهر في الانحراف المعياري الكلي 0.57.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية

لمعرفة مدى تحقق العنصر الثاني من وجهة نظر المهنيين تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول (03-10): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية

	المقياس	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
عبارات المحور الثاني (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية)	التكرار النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يمنح مجلس الإدارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة و فعالية.	(ت)	18	12	5	0	0	4.37	0.73	موافق بشدة
	(%)	51.4	34.3	14.3	0	0			
يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين من أقسام و إدارات أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي في البنك لا يدققون الآن ما أنجزوه في دوائرهم السابقة.	(ت)	20	9	5	1	0	4.37	0.84	موافق بشدة
	(%)	57.1	25.7	14.3	2.9	0			
لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي.	(ت)	17	13	3	1	1	4.25	0.95	موافق بشدة
	(%)	48.6	37.1	8.6	2.9	2.9			

يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة و كفاية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم في أنشطة البنك.	(ت)	26	8	0	1	0	4.68	0.63	موافق بشدة
	(%)	74.3	22.9	0	2.9	0			
يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقديم الخطط المعتمدة لتحقيق أهداف البنك.	(ت)	19	12	4	0	0	4.42	0.69	موافق بشدة
	(%)	54.3	34.3	11.4	0	0			
يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات و التقارير كافية و فعالة.	(ت)	21	12	2	0	0	4.57	0.50	موافق بشدة
	%	60	34.3	5.7	0	0			
نتيجة المحور الثاني							4.44	0.26	

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق الثالث، ص 123)

تشير الأرقام المبينة في الجدول السابق إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات المحور الثاني، و يتضح ذلك من خلال الفقرة الأولى حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 51.4% لمنح مجلس الإدارة المدقق الداخلي الصلاحيات الكافية و الموافقة 34.3%، و يتضح في الفقرة الثانية أن نسبة الموافقة بشدة بلغت 57.1% و الموافقة 25.7% على حرص مدير التدقيق الداخلي بان الموظفين المنتقلين من أقسام و إدارات أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي في البنك لا يدققون الآن ما أنجزوه في دوائرهم السابقة، و في الفقرة الثالثة بلغت نسبة الموافقة بشدة 48.6% و الموافقة 37.1% مما يعني أن المدققين الداخليين لديهم إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي، و يتضح في الفقرة الرابعة أن نسبة الموافقة بشدة على أخذ المدقق الداخلي في الاعتبار كفاءة و كفاية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم في أنشطة البنك بلغت 74.3% و الموافقة 22.9%، أما في الفقرة الخامسة فقد بلغت نسبة الموافقة بشدة على قيام المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية

54.3% و الموافقة 34.3%، أما في الفقرة السادسة فقد بلغت نسبة الموافقة بشدة على قيام المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات و التقارير كافية و فعالة 60% و موافقة بنسبة 34.3%.

و بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي 4.44 و هو ما يؤكد رضا غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت و هذا ما يظهر في الانحراف المعياري الذي يساوي 0.26.

الجدول (03-11): نتائج آراء عينة الدراسة حول المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك

	المقياس	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
عبارات المحور الثالث (المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك)	التكرار النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا.	(ت)	21	13	1	0	0	4.57	0.55	موافق بشدة
	(%)	60	37.1	2.9	0	0			
يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك بالإضافة إلى وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس و مراقبة حجم المخاطر و الإبلاغ عنها و التحكم فيها.	(ت)	21	12	2	0	0	4.54	0.61	موافق بشدة
	(%)	60	34.3	5.7	0	0			

الإدارة العليا تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، تحدد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة و مراقبة المخاطر و الإبلاغ عنها.	(ت)	20	12	2	0	1	4.42	0.85	موافق بشدة
	(%)	57.1	34.3	5.7	0	2.9			
مجلس الإدارة و الإدارة العليا يعملان على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة الخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك.	(ت)	24	10	1	0	0	4.65	0.53	موافق بشدة
	(%)	68.6	28.6	2.9	0	0			
رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم و معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية.	(ت)	23	9	3	0	0	4.57	0.65	موافق بشدة
	(%)	65.7	25.7	8.6	0	0			
هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في البنك يعملان على ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم و على إدارة المخاطر على وجه الخصوص.	(ت)	19	15	1	0	0	4.51	0.56	موافق بشدة
	%	54.3	42.9	2.9	0	0			
نتيجة المحور الثالث							**4.54**	**0.23**	

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الثالث، ص124)

من الجدول السابق يتضح لنا أن آراء عينة مجتمع الدراسة كلها ايجابية و بشكل كبير، حيث أن آراء أفراد مجتمع الدراسة في الفقرة الأولى كانت ايجابية حيث بلغت نسبة الموافق بشدة على أن إدارة المخاطر تتطلب إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا 60% و نسبة الموافقة 37.1%، و يتضح من خلال الفقرة الثانية أن نسبة الموافقة بشدة 60% و الموافقة 34.3% على قيام مجلس الإدارة بالتأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر و أنظمة ذات كفاءة لقياس و مراقبة حجم المخاطر، كما يتضح في الفقرة الثالثة أن أفراد العينة موافقون أيضا بشدة على أن الإدارة العليا هي التي تقوم بتنفيذ التوجيهات التي اقرها مجلس الإدارة بنسبة 57.1% و موافقون بنسبة 34.3%، و في الفقرة الرابعة تبين أن آراء أفراد مجتمع الدراسة كانت موافقة بشدة على أن مجلس الإدارة و الإدارة العليا يعملان على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 68.6% و 28.6% على موافقة، أما في الفقرة الخامسة فقد بلغت نسبة آراء العينة على احتياج رقابة المخاطر إلى نظم و معلومات حول أوضاع البنك المالية 65.7% كانت موافقة بشدة و 25.7% موافقة، كما يتضح لنا في الفقرة السادسة أن نسبة الموافقة بشدة على أن هيكل و تنظيم أنظمة الضبط في البنك يعملان على ضمان حسن سير أعمال البنك كانت 54.3% و نسبة الموافقة 42.9%.

و يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع تساوي 4.54 و هو ما يؤكد رضا غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة على المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك و هذا ما يظهر في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.23.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

لتحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر نستعمل نموذج معادلة الانحدار البسيط، و ذلك بقياس العلاقة ما بين:

1. تأثير دعائم وظيفة التدقيق الداخلي على المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك؛
2. تأثير تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية على المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك.

كما يلي:

الفرع الأول: نموذج العلاقة ما بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي– المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك.

حتى تكون دراستنا مرتكزة على أسس علمية نفرض فرضيتين رئيسيتين من الفرضية الثالثة الخاصة بالدراسة الميدانية:

- الفرضية الأولىH0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك.
- الفرضية الثانية H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك.

و لتحديد العلاقة بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر نستعمل معادلة الإنحدار البسيط.

أولا: التعريف بالنموذج

في هذا النموذج تعتبر مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي متغير مستقل و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر هي المتغير التابع، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لاحظنا أن الاتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية طردية مستقيمة كما هو موضح في الشكل.

الشكل (03-08): تمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل X1 و المتغير التابع Y

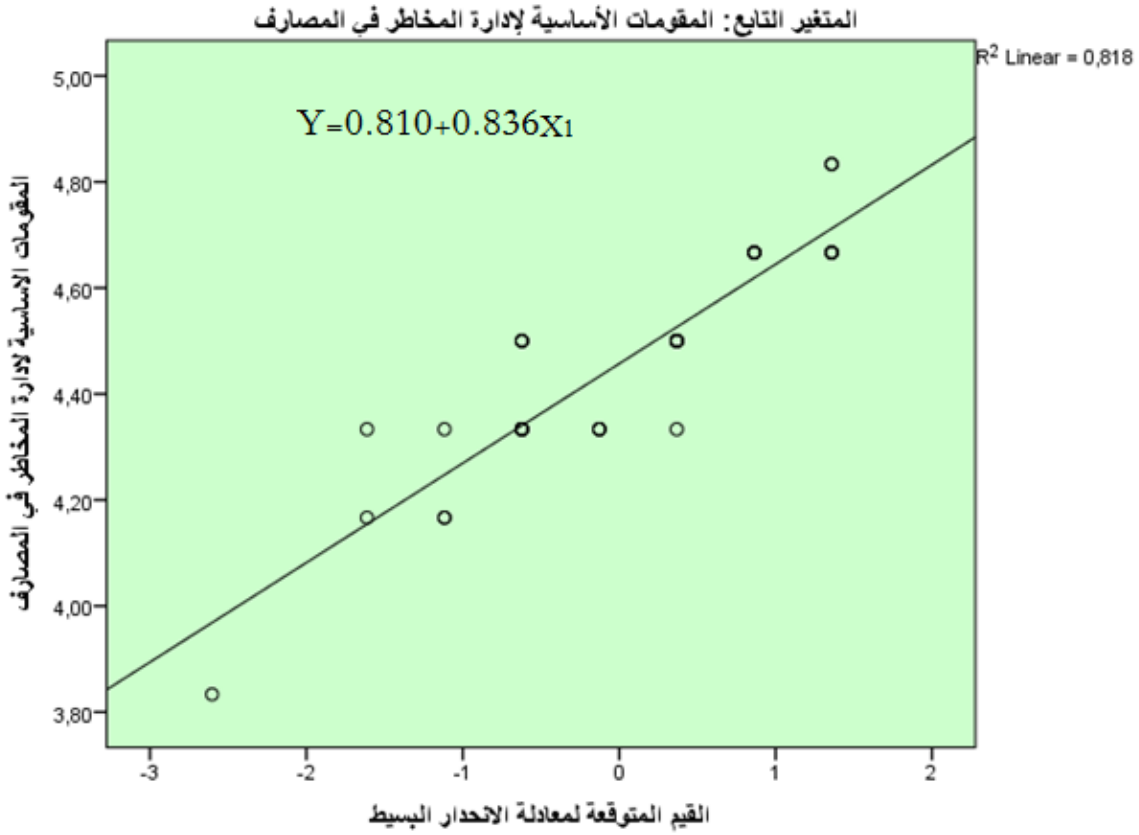

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الرابع، ص 127.

نلاحظ من الشكل أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية، إذ أن معظم النقاط منتشرة حول الخط المستقيم، وبالتالي يمكن القول أن شرط العلاقة الخطية قد تحقق إذا بلغت قيمة الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate) الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الانحدار :0.08982، وهي قيمة صغيرة مما يعني صغر الأخطاء العشوائية، من هنا يمكن القول بأن نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون مناسبا لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a+b(X_1)$$

بحيث:

- Y: وهو المتغير التابع و المتمثل في المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك
- X1: و هو المتغير المستقل و المتمثل في مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي

ثانيا: تقدير نموذج مقومات و دعائم التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

من أجل تقدير نموذج العلاقة بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر، نقوم بإدخال المعطيات إلى برنامج (SPSS) فنحصل على المعلومات التالية المبينة في الجدول التالي:

الجدول (03-12): تقدير و إختبار نموذج $Y=a+b(X_1)$

المعلمة	قيمة المعلمة	*قيمة التأثير على إدارة المخاطر	**نسبة التأثير على جودة إدارة المخاطر	الخطأ المرافق لاختبار T_Sig(T_test)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
Y	0.810	0.810	2.7	0.011	0.818	0.904
X1	0.836	4.18	13.93	0.000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الرابع، ص 126.

* قيمة التأثير على إدارة المخاطر = قيمة المعلمة ×5 لأن قيمة المعلمة تعبر عن قيمة التأثير على مقومات إدارة المخاطر بعد زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة و هذه الأخيرة تم إعطاؤها علامة 5 أي الإجابة بموافق بشدة في الإستبيان، لكن الملاحظ بالنسبة للمعلمة الأولى Y لم تطبق عليها هذه العلاقة و هذا راجع الى طبيعتها في النموذج أي أنها لا تؤثر فيها الزيادة و النقصان في قيمة المتغيرات المستقلة.

**نسبة التأثير على جودة إدارة المخاطر= (قيمة التأثير على إدارة المخاطر/ القيمة الكلية لمقومات إدارة المخاطر)×100 علما أن القيمة الكلية لمقومات إدارة المخاطر تساوي مجموع الإجابات بموافق بشدة في المحورالرابع و التي بلغت 30 نقطة (6 عبارات للمقومات الأساسية لإدارة المخاطر×5 علامة الإجابة بموافق بشدة)

نلاحظ من الجدول السابق أن نموذج تحليل الإنحدار والذي يتضمن المتغير المستقل مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي يفسر تغير 81.8% من التغير في المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك (معامل التحديد = 81.8%) وذلك عند درجة ثقة 95% و بمستوى دلالة إحصائية يبلغ علامة عشرية 0.000.

- ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي نرفض الفرضية الأولى H0 [لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك عند مستوى ثقة 95%]، ونقبل الفرضية الثانية H1 [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك عند مستوى ثقة 95%] ويمكن صياغتها في شكل نموذج خط الانحدار البسيط.
- وتظهر معادلة الانحدار كما يلي: $Y=0.810+0.836X_1$
- معامل التحديد R^2 بلغ 0.818 مما يعني أن المتغير المستقل يستطيع أن يفسر بـــــــ 81.8% من التغيرات التي تحصل في مقومات ادارة المخاطر، و الباقي 18.2% يعود الى عوامل عشوائية أخرى.
- معامل الارتباط R بلغ 0.904 مما يعني أن المتغير المستقل يرتبط بالمتغير التابع بـــــ 90.4%.

ثالثا: إختبار نموذج مقومات و دعائم التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

لإختبار النموذج نقوم بتحليل التباين ANOVA، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03–13): اختبار ANOVA مقومات و دعائم التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار	الخطأ المرافق لاختبار F_Sig(F_test)F
الإنحدار	1.197	1	1.197	148.397	0.000
المتبقي	0.266	33	0.008		
المجموع	1.463	34			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الرابع، ص126.

إختبار F_test الخطأ المرافق لـــــــــــــــــF (مستوى دلالة الاختبار) بلغ P=0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة α=0.05 ، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج و القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الاحصائية.

الفرع الثاني: نموذج العلاقة ما بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية – المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك.

حتى تكون دراستنا مرتكزة على أسس علمية نفرض فرضيتين رئيسيتين من الفرضية الثالثة الخاصة بالدراسة الميدانية:

- الفرضية الأولى H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك.
- الفرضية الثانية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك.

و لتحديد العلاقة بين معايير التدقيق الداخلي و مقومات إدارة المخاطر نستعمل معادلة الانحدار البسيط.

أولا: التعريف بالنموذج

في هذا النموذج يعتبر مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية متغيرا مستقلا وتعتبر المقومات الأساسية لإدارة المخاطر هي المتغير التابع، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لاحظنا أن الإتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية طردية مستقيمة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (03-09): تمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل X2و المتغير التابعY

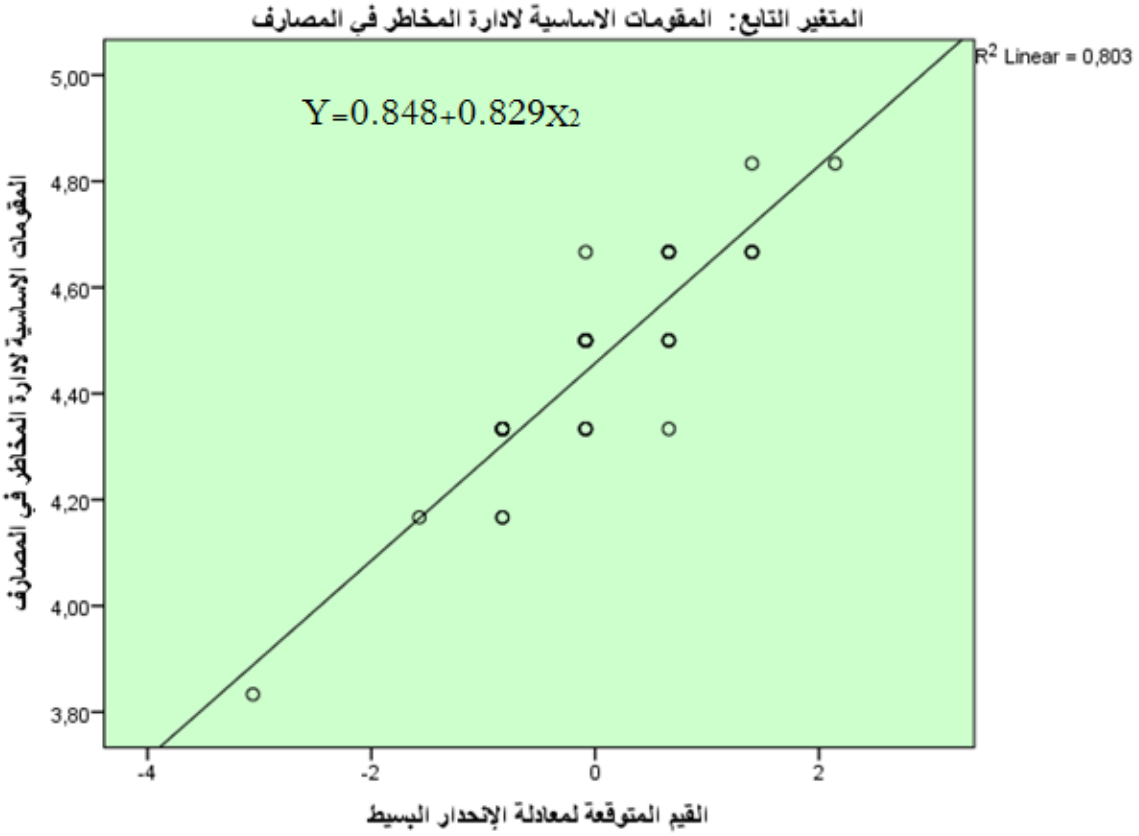

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الخامس، ص128.

نلاحظ من الشكل أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية، إذ أن معظم النقاط منتشرة حول الخط المستقيم، وبالتالي يمكن القول أن شرط العلاقة الخطية قد تحقق إذا بلغت قيمة الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate) الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الانحدار : 0.09345، وهي قيمة صغيرة مما يعني صغر الأخطاء العشوائية، من هنا يمكن القول بأن نموذج الإنحدار الخطي البسيط سيكون مناسبا لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a+b(X_2)$$

بحيث:

- Y: وهو المتغير التابع و المتمثل في المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك
- X2: و هو المتغير المستقل و المتمثل في مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية

ثانيا: تقدير نموذج معايير التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

من أجل تقدير نموذج العلاقة معايير التدقيق الداخلي و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر، نقوم بإدخال المعطيات إلى برنامج (SPSS) فنحصل على المعلومات التالية المبينة في الجدول التالي:

الجدول (03-14): تقدير و إختبار نموذج Y=a+b(X2)

المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة التأثير على إدارة المخاطر	نسبة التأثير على جودة إدارة المخاطر	الخطأ المرافق لاختبار T_Sig(T_test)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
Y	0.848	0.848	2.83	0.010	0.803	0.896
X2	0.829	4.145	13.82	0.000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الرابع، ص127.

نلاحظ من الجدول السابق أن نموذج تحليل الإنحدار والذي يتضمن المتغير المستقل مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي يفسر تغير 80.3% من التغير في المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك (معامل التحديد = 80.3%) وذلك عند درجة ثقة 95% و بمستوى دلالة إحصائية يبلغ علامة عشرية 0.000.

- ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي نرفض الفرضية الأولى H0 [لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك عند مستوى ثقة 95%]، نقبل الفرضية الثانيةH1 [توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر في البنوك عند مستوى ثقة 95%] ويمكن صياغتها في شكل نموذج خط الانحدار البسيط.
- وتظهر معادلة الانحدار كما يلي: Y=0.848+0.829X2

- معامل التحديد R^2 بلغ 0.803 مما يعني أن المتغير المستقل يستطيع أن يفسر بـــــــ 80.3 %من التغيرات التي تحصل في مقومات ادارة المخاطر، و الباقي 19.7 % يعود الى عوامل عشوائية أخرى.
- معامل الارتباط R بلغ 0.896 مما يعني أن المتغير المستقل يرتبط بالمتغير التابع بـــــ 89.6%.

ثالثا: إختبار نموذج معايير التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

لإختبار النموذج نقوم بتحليل التباين ANOVA، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03-15): إختبار ANOVA معايير التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار	الخطأ المرافق لاختبار F_Sig(F_test)F
الإنحدار	1.175	1	1.175	134.577	0.000
المتبقي	0.288	33	0.009		
المجموع	1.463	34			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS، الملحق الرابع، ص127.

إختبار F_test الخطأ المرافق لـــــــــــــــF (مستوى دلالة الاختبار) بلغ P=0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة α=0.05 ، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج و القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الاحصائية.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية قمنا بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق إجابات أفراد العينة المتمثلة في موظفين المؤسسات البنكية بولاية تيسمسيلت، باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)، لإيجاد العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بدراسة الجانب المتمثل في تقدير و إختبار العلاقة بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر من خلال النموذج الخطي البسيط، أظهر تأثير مقومات ودعائم التدقيق الداخلي على مقومات إدارة المخاطر الذي يأخذ شكل العلاقة الطردية الموجبة حيث بلغت نسبة الإرتباط 90.4%؛
- بدراسة الجانب المتمثل في تقدير و إختبار العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي و المقومات الاساسية لإدارة المخاطر، تم دراسته بإقتراح نموذج خطي بسيط أظهر تأثير تطبيق معايير التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر بشكل موجب و بلغت نسبة الإرتباط 89.6%؛
- هناك وعي لدى الموظفين بأهمية المدقق الداخلي و دوره في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت.

1. خلاصة البحث:

تعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية، فهي تقع على قمة هذا النظام كما أن دورها تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإستشارية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال.

لقد تزايدت أهمية التدقيق الداخلي بناءا على الرغبة في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للبنوك و على حقوق المساهمين و أصحاب المصالح، كما تحولت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة الى تقييم المخاطر و قد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المؤسسة ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية و المحاسبية و أصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى المؤسسة.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا معرفة فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية نظريا و ميدانيا، و ذلك من خلال التطرق إلى التدقيق الداخلي في البنوك و عرض وظائفه و مقوماته، و أنواعه و معاييره، بالإضافة إلى علاقته بنظام الرقابة الداخلية و أسسه و متطلباته في البنوك، كما تطرقنا إلى التدقيق الداخلي و فعاليته في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية من خلال عرض أهداف إدارة المخاطر و خطواتها و منهج عملها، بالإضافة إلى أسس قياس المخاطر البنكية و دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

أما الدراسة الميدانية فكانت على عينة موظفي المؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت، فقمنا بتوزيع إستبانة حول فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على عينة الدراسة و التي مكنتنا من قياس العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر بإستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية.

و عليه يمكن القول أن القارئ لفصول هذا البحث يدرك جيدا العلاقة التفاعلية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر، و هذا ما تجلى نظريا و ميدانيا من خلال الدراسة التي قمنا بها، و التي إستطعنا من خلالها إختبار جملة من الفرضيات، مكنتنا من تقديم مجموعة من النتائج و التوصيات.

2. نتائج البحث:

باختبار مختلف فرضيات الدراسة التي تعتبر كإجابات أولية لإشكالية بحثنا المتمثلة في **"ما مدى فعالية تطبيق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية ؟"** تم التأكد من صحتها و التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

أ. الفرضية الأولى:

بدراستنا للفصل الأول التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية و التطرق إلى ماهية التدقيق الداخلي تمكنا من إختبار الفرضية الأولى:

التدقيق الداخلي نشاط مستقل للتقييم، يساعد الإدارة العليا في المنشأة على إدارة أعمالها بفعالية، يعمل على تقييم و تحسين فعالية الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر.

تم قبول و إثبات هذه الفرضية بناءا على النتائج التالية:

- التدقيق الداخلي مستقل عن بقية الأنشطة و العمليات التي تخضع لفحص و تقييم المدقق الداخلي، وهذا الإستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج المدقق الداخلي و مدى قبولها و الإعتماد عليها، فدون هذه الاستقلالية تكون نتائج و توصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية و تعتبر شيئا من التحيز للنشاطات التي يشارك بها؛
- تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص و تقييم و تدقيق جميع الأنشطة في المنشأة؛
- تكمن أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات البنكية في حماية أصول المؤسسة و زيادة الموثوقية بالقوائم المالية و مراجعة مدى إلتزام البنك بالسياسات و الاجراءات و القوانين داخل البنك؛
- يعتبر التدقيق الداخلي من العناصر الهامة في نظام الرقابة الداخلية فهو يعمل على تطويره و تحسينه و زيادة فعاليته و كفاءته.

ب. الفرضية الثانية:

التدقيق الداخلي يعمل على وضع خطة لتدقيق المخاطر البنكية من خلال تحديدها و تقييمها كما يساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.

بدراستنا للفصل الثاني التدقيق الداخلي و فعاليته في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية، و ذلك بدراسة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية تمكنا من إختبار الفرضية الثانية و قبولها بناءا على النتائج التالية:

- المدقق الداخلي يساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص و تحديد المخاطر البنكية و درجة خطورتها المختلفة، لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب و تشمل الكفاءة في المعرفة و الخبرة و إستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في إدارة التدقيق؛
- هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر و ذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر؛
- يقوم المدقق الداخلي بمراقبة و تقييم نظام إدارة المخاطر القائم في البنك و ذلك لتحقيق أهداف البنك و تقليل الخسائر المحتملة.
- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر و ليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.

ج. الفرضية الثالثة:

توجد علاقة إرتباط بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر عند مستوى ثقة 95 %، يمكن بناءها في شكل نموذج.

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت و ذلك بتوزيع إستبانة تتضمن متغيرين مستقلين متعلقين بالتدقيق الداخلي و متغير تابع متعلق بإدارة المخاطر، ثم دراسة و تحليل النتائج و بناء نموذج العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر، سمح لنا باختبار الفرضية و قبولها بعد التوصل إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين مقومات و دعائم وظيفة التدقيق الداخلي و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف يمكن صياغتها في شكل نموذج الإنحدار الخطي البسيط؛
- توجد علاقة إرتباط خطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين معايير التدقيق الداخلي و المقومات الأساسية لإدارة المخاطر يمكن صياغتها في شكل نموذج الإنحدار الخطي البسيط؛
- توجد علاقة إرتباط خطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر تتراوح ما بين 89% و 90% .

3. توصيات البحث:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، و بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة إهتمام الجهات الإدارية في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة و توفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك.
- على مدققي حسابات البنوك ضرورة فهم ودراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية باعتبار ذلك من أهم المرتكزات لضمان نجاح عملية التدقيق الداخلي.
- ضرورة إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر في كل بنك، مهامها قياس وتحليل ورقابة أنشطة المخاطر، وتوفير نظام معلومات يسمح بتقييم دوري لطبيعة المخاطر البنكية الملازمة.
- ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها وتقييمها.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.
- يجب أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر البنكية بتنوعها، وتعزيز الرقابة الداخلية و الخارجية.

4. آفاق البحث:

بدراستنا لموضوع التدقيق الداخلي و علاقته بإدارة المخاطر و بعد الإنتهاء من معالجة إشكالية هذا البحث لاحظنا أن هذا الموضوع خصب و يحتوي على جوانب مهمة جديرة بالدراسة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، و لعل من أهم هذه المواضيع:

- دور التدقيق الداخلي في إكتشاف و منع التحايل المالي على مستوى المؤسسات المالية و البنكية
- تدقيق عمليات إدارة المخاطر و دورها في تحسين أداء المنشأة
- دور معايير التدقيق في الكشف عن أوجه القصور في الأداء المهني في ضوء الأزمة المالية

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1 احمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي و الحكومي**، عمان: دار الصفاء للنشر، 2011.

2 أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**،ط1، عمان: الذاكرة للنشر و التوزيع، 2013.

3 بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

4 حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين و إدارة الخطر(النظرية و التطبيق)**، ط1، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2008.

5 حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**،ط1،الإسكندرية: دار الثقافة للنشر و التوزيع، ج1، 2009.

6 خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، عمان: دار وائل للنشر، 2000/1999.

7 خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية**، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2010.

8 خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع، 2009.

9 صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العلمية** ، ط1، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2009.

10 صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال** ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

11 طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد– إدارات – شركات– مصارف)**، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

12 عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر و التأمين**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009.

13 فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك** ، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2002.

14 فتحي رزقي السوافيري، أحمد عبد المالك، **الرقابة و المراجعة الداخلية** ، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2002.

15 فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات و تطبيقات**، ط1، الجزائر: مطبعة الموساك رشيد، 2013، ج1.

16 كمال الدين مصطفى الدهراوي واخرون، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة** ، بيروت: الدار الجامعية،2001.

17 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003/2002.

18 محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** ، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

19 محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات** ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005/2004.

20 محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة معمقة في تدقيق الحسابات** ، ط1،عمان: دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2009.

21 وليد عبد الرحمن خالد الفرا. **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss، إدارة البرامج و الشؤون الخارجية**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009.

ثانيا:المذكرات

22 إبراهيم اسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009.

23 إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ـــدراسة تطبيقيةـــ** ،مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.

24 إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2012.

25 إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2012.

26 حسام سعيد أبو وطفة، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة و فاعلية الاستثمارات المالية" دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009.

27 حسام سعيد أبو وطفة: **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة و فاعلية الاستثمارات المالية" دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009.

28 حفيظ هاجر كلثوم، **المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و مراجعة، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014/2013.

29 حولي محمد، **المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الحديد و الفوسفات"فرفوس"فرع نقل الموارد المنجمية sotramine**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، 2009/2008.

30 زين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة ــ وحدة تسيير المنتوج ــ للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2009/2008.

31 شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك** ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2004/2003.

32 صلاح ربيعة، **المراجعة الداخلية بين النظرية و التطبيق دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و نقود، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004.

33 عبد الكريم قندوز، **التحوط و إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية** ، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011.

34 عبدلي لطيفة، **دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد و حوكمت الشركات،تلمسان: جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

35 عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة ميدانية –** ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبة، المدية: جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2009/2008.

36 عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات ـــ مقبوضات"**،مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008/2007.

37 فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية** ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011/2010.

38 لقيطي الأخضر، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر دراسة حالة من خلال الاستبيان**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة باتنة: جامعة الحاج اخضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2009/2008.

39 مرابطي نوال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة خلال 2013**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2012.

40 ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين** ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2009.

41 هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات ــ – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP)** –، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011.

42 يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2007.

ثالثا: المجلدات

43 حسين دحدوح، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا** ، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2007.

رابعا: المداخلات و الملتقيات

44 بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية** ، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، بدون تاريخ، البويرة: جامعة آكلي محند اولحاج.

45 حسين أحمد دحدوح، عمر علي عبد الصمد، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و إنعكاساته على تطبيق حوكمة المؤسسات، الملتقى الوطني حول التدقيق الداخلي، سكيكدة، 2012.

46 فروم محمد صالح، بوجعادة الياس، آمال كحيلة، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري للشركات** ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة،سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955، بدون سنة.

47 معارفي فريدة، صالح مفتاح، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955، يومي 12/11 اكتوبر2010.

48 إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** ، أبوظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مارس 2006.